

” فلسفة التربية بين الثبات والتغير (رؤية تربوية نقدية لتحقيق التوازن بين قضايا الثبات ودواعي التغير) ”

د / دعاء حمدي محمود مصطفى الشريف

• مستخلص البحث :

تشهد الأونة الأخيرة تغيرات عنيفة على جميع الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقيمية، وبالتبعية تواجه الأنساق التربوية المعاصرة منظومة معقدة من التحديات التي فرضتها التغيرات في مختلف الميادين والمجالات؛ وتفرض الأسئلة الوجودية للفلسفة التربوية بالحاح في الأونة الأخيرة، من نحن؟ وإلى أين نسير؟ وما طبيعة المعارف التي نهدينا؟ هذه التساؤلات تولد تساؤلات تربوية عديدة، لماذا نعلم؟، وماذا نعلم؟، وكيف نعلم؟؛ ومن ثم تعبر هذه التساؤلات عن مسألة التعليم: غاياته، مناهجه، وطرائقه، ومن ثم كانت مشكلة الدراسة: ما أسس بناء فلسفة التربية لتحقيق التوازن بين قضايا الثبات ودواعي التغير؟ وفي إطار بحث هذه المشكلة هدفت الدراسة إلى: التطرق إلى الخلفيات الفلسفية لمصطلح الثبات والتغير، وتحليل القضايا التربوية المرتبطة بمصطلح الثبات والتغير، وتحديد رؤية فلسفة التربية لإحداث التوازن بين قضايا الثبات ودواعي التغير واستخدمت الدراسة منهج التحليل الفلسفي وتوصلت إلى أهم أسس فلسفة التربية لتحقيق التوازن بين قضايا الثبات ودواعي التغير من خلال تحديد الأطر الفكرية لفلسفة التربية، وتحديد أهم الركائز المقترحة لها.

Stability and change Philosophy of Education (Educational vision cash to achieve a balance between stability issues and reasons for change)

Dr. Doaa Mahmoud Hamdi Mustafa Sharif

AbSTRACT :

Experiencing recent violent changes at all levels of social, economic and Alsaasph and value, and by extension the formats contemporary educational system is facing complex challenges posed by changes in various fields and areas; and impose the existential questions of educational philosophy urgency in recent times, are we? Where are we going?, What is the nature of knowledge that guide us? These questions generate many educational questions, why do we educate? And what we educate? And How do we educate?, and then reflect these questions about the issue of education: goals, curriculum, and methods, and then study was a problem: the foundations of the philosophy of education to achieve a balance between stability issues and reasons for the change? As part of the research this problem study aimed to: address the philosophical backgrounds of the term Stability and change, and analysis of educational issues associated with the term Stability and change, and define a vision philosophy of education to make a balance between stability issues and reasons for change and the study used the method of philosophical analysis and come to the most important foundations of the philosophy of education to achieve a balance between stability issues and reasons for change by identifying the intellectual framework for the philosophy of education, and the proposed Thdidohm its pillars.

• المقدمة :

تشهد الأونة الأخيرة تغيرات عنيفة على جميع الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقيمية ، وبالتعبية تواجه الانساق التربوية المعاصرة منظومة معقدة من التحديات التي فرضتها التغيرات في مختلف الميادين والمجالات ؛ ويتمثل جوهر هذه التحديات في قدرة الأنظمة التربوية على مواجهة هذه التغيرات ومواكبة صيرورتها الحادثة على مستويات الفكر والنظرية. وقد أثمرت هذه المواجهة إحداث تغيرات بنيوية في الأنظمة الفكرية التربوية ؛ إذ شهدت الساحة المعرفية ولادة أنساق فكرية ونظرية تربوية جديدة في ظل التصادم مع ثورة الأشياء في عالم لا يتوقف عن صيرورة التبدل والتغير ؛ فالفكر - كما هي الحياة - مواجهة كبرى مع التحديات ، ولا يستقيم وجوده إلا بقدرته على مواجهة التغير ومواكبة الإيقاع المتسارع لصيرورة التسارع ، واحتواء الآثار التي يمكن أن تترك بصماتها على مقدرات الحياة.

ومن ثم تشتد ضرورة البحث في فلسفة المجتمع ويزدهر الخطاب الثقافي والعلمي حول أسباب وآليات الثبات والتغير ونتائجه ؛ ففي تلك الأوقات يستدعى التأمل الفلسفي حول الهوية والمصير والمستقبل ، وعلى الرغم من أن الحديث عن فلسفة التربية قد انزوي بشكل كبير من الاهتمام العلمي العالمي ، إلا أنه يظل دائماً مقصد الباحثين عن أهداف ومسائل الإنسان الجوهرية، وفي ظل هذا التدفق غير المحدود للمعلومات ، وما يتبعه من تغير في بنية المعرفة ومعطياتها ، لا بد لفلسفة التربية من وقفة للمراجعة والفحص والنقد لما سبق التسليم به، ولما هو مورث من نشاط وفق ما سبق التسليم به ، فهذا التدفق في المعلومات يصيب التربية أكثر من غيرها . في محتواها وفي طرائقها ، وفي تفاعلاتها. ومن ثم تبدو أهمية فلسفة التربية لمراجعة ما يجري في المؤسسات التعليمية وفحصه ونقده ، بل إعادة النظر فيما تحمله العقول من مقولات وما يقدم للطلاب من معارف ومعلومات ، وكيف تقدم ؟! ومواجهة التوترات والهواجس ، ولا سيما على مستوى القيم والضوابط الخلقية .

وهذا ما ينعكس على علوم التربية المتنامية التي لا يمكن أن تحقق أهدافها إلا من خلال بناء «ابستمولوجي» قوامه البحث عن مناهج هذه العلوم حتى تضطلع بدورها في تكوين نظرية في التربية يمكن الإفادة منها في معالجة قضايا الواقع التربوي ، وتحديد اتجاهات التربية مستقبلاً ، هذه البنية الأبستمولوجية ، وهذا الدور المنهجي يتحقق من خلال فلسفة التربية التي تستطيع أن توفر مرجعية كلية موجهة لكافة المعنيين بالخبرة التربوية الممارسة في مختلف صورها ومواقعها وأزمنتها ؛ ومعالجة القضايا الأساسية لعملية التربية برمتها : «ماذا يعنى أن نربي ؟» ، سؤال يضم العديد من القضايا الفرعية حول موقع المشروع التربوي في أي مجتمع ، والعلاقة بين المعلم والمتعلم ، وموقع المؤسسة التربوية من سائر مؤسسات المجتمع ، ومواصفات الإنسان المرجو من التربية وغيرها من القضايا الأساسية ، والقضايا الفرعية المنبثقة عنها. فضلاً عن القضايا التي طرحها العصر الحالي مثل: (حوارات الحضارات ، وحقوق الإنسان ، والسلام العالمي ، والتحديات البيئية ، والمدنية والتسامح والعدل والأخلاق واللاقومية).

ضغطت كل هذه القضايا السابقة في اتجاه إعادة النظر للتعليم ، واستخدام طرائق وتقنيات ومسارات جديدة ، كما طرحت تساؤلات حول الدور المرتقب للمعلم ، وعلاقة الدولة بالتعليم وهذا ما استدعى معالجات جديدة لسياسات التربية وبرامجها وإجراءاتها ، وهو ما لا يتحقق بدون فلسفة للتربية تحدد الأولويات ؛ حيث لا يمكن أن يأخذ طريقه الصحيح في أرض الواقع دون فلسفة تربوية وتحسم الجدل في ضوء إجابتها عن التساؤلات الكبرى حول التربية وغاياتها ؛ حيث إيجاد مفاهيم جديدة وإعادة بناء مفاهيم سابقة وسائدة بعد فحصها ونقدها ، وأيضاً تحليل مفاهيم طارئة تطرح في ساحة الفكر السياسي الراهن المؤقت ونقدها هذا الفكر المتزامن مع افتقاد وعي تربوي لافتقاد الفلسفة التربوية التي توجه عملية التعليم ، وهذا يعنى أن المجتمعات العربية في حاجة مضاعفة إلى بناء فلسفة تربوية تضع على رأس اهتماماتها الإنسان العربي بخصوصية ثقافته وثنابته ، وحاجاته الفكرية والحضارية المتحولة دون تناقض .

• مشكلة الدراسة:

أثارت التحولات التي تشهدها المجتمعات المعاصرة بصفة عامة والمجتمعات العربية بصفة خاصة عدداً من التساؤلات ، حيث يزداد وعي الأمم عندما تشهد تحولات ومتغيرات تخترق منطلقاتها السائدة وأنماط معيشتها وثقافتها التي استقرت لفترات طويلة ، وقد تنجم هذه الحالة من الوعي والقلق عن المتغيرات التي تواجه البنى الاجتماعية والفكرية ، أو الأنشطة الاقتصادية ، والمناخ الفكري والمعرفي العام ، وقد تنجم من تفاعل المجتمع مع مؤثرات وعوامل خارجية مصدرها قوى وتيارات خارجية ودولية ، ومن ثم تفرز الأسئلة الوجودية للفلسفة التربوية بالبحاح في الأونة الأخيرة ، من نحن ؟ ، البحث عن الذات ، وإلى أين نسير ؟ ، ما هو المصير ، وما طبيعة المعارف التي تهدينا السبيل ؟ ، وما الإشكاليات التربوية المعرفية ، وما الأساليب والوسائل المعينة في تحقيق الأهداف ؟ هذه التساؤلات تولد تساؤلات تربوية عديدة ، لماذا نعلم ؟ ، ماذا نعلم ؟ ، كيف نعلم ؟ ، ومن ثم تعبر هذه التساؤلات عن مسألة التعليم : غاياته ، مناهجه ، وطرائقه ، والإجابة عن هذه التساؤلات المطروحة تمثل القاعدة الأساسية للسياسات والتوجهات ، وفي سياق هذه الإجابة تبرز إشكالية الثبات والتغير وكيف تتعامل فلسفة التربية معها ، حيث تحدد أهم المتغيرات وما أفرزته من انعكاسات على أهداف التربية وسياساتها

وإذ يواجه المجتمع العديد من التغيرات وما ينتج عنها من توترات ، فثمة عدد كبير من التحديات المطروحة على فلسفة التربية:

- « كيف تحقق التربية مبدأ السلام الاجتماعي ؟
- « كيف تواجه التربية مختلف أشكال التخلف الاجتماعي ؟
- « كيف يمكن بناء فلسفة تربوية عربية في ظل تخبط الفلسفة الاجتماعية ؟
- « كيف تستطيع التربية أن تحسر الضجوة بين «ثقافة النخبة» و «ثقافة الجماهير» ؟
- « كيف تواجه التربية الأمية الأبجدية ، والثقافية ، وفي المعلومات الطاغية في ظل الحرمان والتهميش الثقافي ؟

- « كيف تحقق التربية انفتاح الثقافة العربية على الثقافات الأخرى مع تحقيق التوازن بين ثوابت الثقافة العربية والمتغيرات الثقافية ؟
 - « كيف توازن التربية بين تعليم اللغة العربية واللغات الأجنبية في مؤسسات التعليم حفاظا على الثقافة العربية ؟
 - « كيف تحقق فلسفة التربية للنظام التربوي مرونته وانفتاحه وقابليته لاستيعاب المتغيرات الثقافية ؟
 - « كيف توازن التربية بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة على مستوى الفكر والممارسة ؟
 - « كيف توازن التربية بين المؤسسات التعليمية الرسمية ، ومؤسسات التعليم غير النظامي في تحقيق التنمية المجتمعية ؟
 - « كيف تعيد التربية التوازن بين النواحي العقلية والنواحي الوجدانية ؟
 - « كيف ترسخ التربية مقومات التدين المعتدل في المجتمع ؟
 - « كيف ترتقي التربية بالذوق الاجتماعي العام من خلال قيم الفن وعلم الجمال ؟
 - « ما الأولويات التربوية بشأن الضبط الاجتماعي وقيم الحريات ؟
- ومن ثم يصبح على فلسفة التربية القيام بدورها في النقد والتقويم المستمر للفعاليات والممارسات التربوية ، وإعادة النظر في المفاهيم والقضايا والقيم وما استجد من إشكاليات ؛ وذلك في علاقتها بالثبات والتغير بحثا عن مرتكزات فهم هاتين الخاصيتين المتلازمتين ، والنتائج التي تترتب على وجودهما .
- وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة فيما يلي: ما أسس بناء فلسفة التربية لتحقيق التوازن بين قضايا الثبات ودواعي التغيير؟

• تساؤلات الدراسة:

- « ما الخلفيات الفلسفية لمصطلح الثبات والتغير؟
- « ما القضايا التربوية المرتبطة بمصطلح الثبات والتغير؟
- « كيف توازن فلسفة التربية بين قضايا الثبات ودواعي التغيير؟

• أهداف الدراسة: -

- « التطرق إلى الخلفيات الفلسفية لمصطلح الثبات والتغير
- « تحليل القضايا التربوية المرتبطة بمصطلح الثبات والتغير
- « تحديد رؤية فلسفة التربية لإحداث التوازن بين قضايا الثبات ودواعي التغيير

• منهج الدراسة:

التحليل الفلسفي لمفهومي الثبات والتغير بهدف تبين العلاقات والتداخلات القائمة بينهما وانعكاس ذلك على ما يجري من ممارسات تعليمية، وطبقا للمنطق الجدلي الذي يؤكد علاقة الثبات والتغير يكون استيعاب معطيات الواقع ومستجداته، وتمثلها وإدراك متطلباتها يكون الموجه الأول والأساسي لفلسفة التربية بما تحويه من مفاهيم وقيم ومن تدرج للأهداف والأولويات والمعايير التربوية ، وهذا ما يؤسس للممارسات والسياسات في سياق العملية

التربوية، فالتحولات والتغيرات لا يمكن أن تتحقق إلا بحدوثها في دورة المعرفة والاعتقاد، والاعتقاد هو انحياز لقيم، وهو تأسيس وتوجيه للعمل، والعمل هو الذي يغير الطبيعة ويغير الإنسان ويعطي للمواقف والأنشطة والأشياء قيمها ودلالاتها وهو بحد ذاته قيمة كبرى وقيمة مؤسسة للقيم.

• أهمية الدراسة:

تتضح أهمية تناول هذا الموضوع في تطلعه للمساهمة في وضع أسس فلسفة تربوية لتحقيق التوازن في مرحلة تتسم بعدد من التحديات والصعوبات ؛ ومن ثم يمكن أن تسهم في إيضاح ما يلي:

- « التشعب والتداخل للقضايا التربوية، نتيجة للاندامج الشديد بين العوامل العلمية والتكنولوجية والسياسية والاقتصادية والثقافية ، علاوة على الجوانب التشريعية والتنظيمية والقانونية
- « الدينامية الهادرة نتيجة لتسارع المتغيرات التكنولوجية ونقلاتها النوعية، وقد تشابكت هذه المتغيرات مع متغيرات عديدة
- « جدة المشاكل وابتكارية حلولها إذ إن معظم القضايا التي تطرحها إشكالية الثبات والتغير هي من قبيل الأمور المستحدثة التي تتطلب رؤى وتحليلا لم تتطرق لهما فلسفة التربية

• خطوات السير في الدراسة :

وتسير الدراسة وفقا للمباحث الآتية:

- « المبحث الأول: الخلفيات الفلسفية لمصطلح الثبات والتغير
- « المبحث الثاني: القضايا التربوية المرتبطة بمصطلح الثبات والتغير
- « المبحث الثالث: أسس بناء فلسفة التربية لتحقيق التوازن بين قضايا الثبات ودواعي التغير

• المبحث الأول: الخلفيات الفلسفية لمصطلح الثبات والتغير :

• مفهوم الثبات والتغير :

لمفهوم الثبات والتغير عدة معان، حيث إنه تابع بخصوص تعريفه للميدان الذي يعالج فيه، فيمكن تعريفه من خلال علم المنطق: بأنه الرابط الذي يربط بين قضية وأخرى أو بين قضية ومجموع القضايا، وعموما فالثبات المنطقي هو العلاقة التي تربط بين القضايا من جهة والمتغير من جهة أخرى، ويعرف مصطلح التغير في مقابل ضروري مع مفهوم الثبات، ويعرف الثبات فلسفيا: (بأنه صفة ما لا يكف عن أن يكون هو نفسه، بينما التغير لا ينحصر ولا يقتصر على مجرد التبدل في وضعية التنظيم أو مجموع التحولات التي تطرأ على المجتمع.

ويتصل الأصل اللتيني لمصطلح الثبات بفعل التوقف، إلا أن الدلالة المعطاة له قبل ذلك وخلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر، تفضي إلى معنى: ما يدوم باستمرار ومن دون انقطاع ولا تغير، إذن الثبات يرادفه الديمومة ومقاومة التلف، الذي مصدره التبدل.

ويرى بروني أن تعقل كل من الثبات والتغير يقتضي التحليل من خلال استدعاء تعارضات أربعة: الاستمرارية/التقطع، التجانس/اللاتجانس، التماثل/التباين، الاستقرار/اللاستقرار. هذا المنحنى الفلسفي في فهم الديمومة والتغير يقرباً أن الحالة التي تصنع القطيعة التامة مع البنى القديمة وأشكالها التعبيرية لا تتخذ صفة التغير؛ فالتغير لا ينتهي أبداً إلى نفي تام أو نهائي للقديم، بل إن هذا القديم يتواصل بأشكال متعددة ومختلفة.

يوجه هذا الفهم إلى التركيز على تعقل الإشكاليات المطروحة على علاقة الثبات بالتغير وفهمها خاصة التجسيد الرمزي الذي يؤدي إلى إحداث التغير في سلوك الأفراد تجاه التنظيمات القائمة. والمقصود هنا بهذه التنظيمات طبيعة العلاقة بين بنية المؤسسات وبنية الفعل، ومن ثم يستدعي مفاهيم الفاعلين الاجتماعيين، والفعل الاجتماعي وأنظمة المراقبة والإكراه، والمقاومة، واستراتيجيات الفعل والتخطيط

ويرتبط مصطلح الثبات والتغير بمفهوم التطور، ويقصد بالتطور الاجتماعي: جملة التحولات التي يعرفها مجتمع ما خلال حقبة طويلة تمتد لأكثر من جيل، أما التحول الحاصل على مستوى التغيير الاجتماعي فهو معطى للملاحظة مثلما أعطي للتحليل على مدى قصير أو فترات قصيرة، وهنا يتضح أهمية الانتقال من التحليل الكلي إلى الجزئي؛ أي تحول التحليل من البنية والقيم والمعايير والمجتمع والجماعة والضبط والمراقبة الاجتماعية، إلى الفعل والفاعلين ومقولات التفاوض والأهداف والاستراتيجيات.

ويرتبط مفهوم الثبات بالهوية: شعور الفرد داخليا وعبر حياته باستمرار بوحدة شخصيته وخصائصها وثباتها ضمن الظروف المتعددة التي تمر بها، كما يظهر بوضوح في وحدة الخبرة التي يمر بها في الحاضر واستمرار اتصالها مع الخبرة الماضية التي كان يمر بها، ويمثل الثبات في الهوية الثبات في البناء الداخلي وهو أقوى مظاهر الثبات، ويعني بذلك الأسس العميقة التي تقوم عليها الشخصية ومن هنا نفهم تعريف الشخصية بأنها تلك الميول الثابتة عند الفرد التي تنظم عملية التكيف بينه وبين بيئته. أما الثبات في السلوك يظهر في الاتجاهات المختلفة التي يعكسها السلوك في أشكاله المختلفة، وبخاصة ما كان منها متصلاً بطريقة تعاملنا مع الآخرين واحترامهم والتصرف بشؤونهم، كما يظهر الآخر معتمداً في أعماله قواعد من نوع احترام مصلحة الآخرين، وحقوقهم، والشعور تجاه الكلمة والحركة.

ومن المهم في هذا المقام تأكيد أنه ليس المقصود هنا بالثبات الجمود؛ لأن الجمود هو الظاهرة التي تعبر عن الحركة التي تبدأ وتستمر دون أي تغير، أو الميل لتبني الموقف أو السلوك الثابت والابتعاد والحظر من كل تجديد أو تغيير.

وقد ارتبط التغير في الماضي بالنقص، فكل ما يوصف بالكمال هو ما يحمل طابع الثبات والأزلية، وليس بالحركة والتغير، وظل هذا الفكر مسيطراً على

الأذهان عصورا طويلة، لكن هذا الثبات ليس في الواقع إلا ثباتا نسبيا ؛ حيث إنه تضمن معاني الحركة والنمو والانطلاق وصفاتها التي تعبر عن (الديناميكية)، وهذه الديناميكية أيضا . في الشخصية ملاصقة لثباتها النسبي وغير متعارضة معها ، وكأننا في الواقع أمام طريق واسع تكون العراقيل والخبرات فيها كثيرة ومتنوعة، وهي تؤثر في عابر السبيل ولكن السبيل رغم اتساعه فيه نوع من الوحدة والديمومة ، ولعل تناول العنصر التالي يسهم بشكل أكثر تفصيلا في تبين الآراء والتحليلات الفكرية حول الثبات والتغير

• فلسفات الثبات والتغير:

شكلت الفلسفة نقلة نوعية في الفكر الإنساني ؛ حيث إنها خلصت العقل الإنساني من القيود التي أعاقته انطلاقته ونهوضه، حيث كانت تأسيسا لحق الإنسان في السؤال والاختبار والتدقيق والتحصيص قبل الاعتقاد وقبل تبني الأفكار، فتغيرت نظرة الإنسان إلى ذاته وإلى العالم، ومن ثم اختلفت الفلسفات في تناول الثبات والتغير، ويمكن ايضاح ذلك فيما يلي:

« في الفلسفة اليونانية، قدم السفسطائيون فكرة التغير انطلاقا من الإنسان وحياته في تغير مستمر والحقائق غير ثابتة، وقد دلت هيرقليطس على نفس الفكرة في مقولته الشهيرة: إنك لن تنزل النهر مرتين فإن مياهه تجري باستمرار، وبالتالي فإن الحقائق غير مدركة المنال بعدها غير ثابتة، فالنهر هنا نهر الحقائق التي لا مناص لها من التغير والتحول، وبالمقابل أكد أنكسماندارس أن الحقيقة ثابتة لأن الجوهر هو عين الحقائق، والمتغير هو العرض، والعرض لا محال زائل، وأما الحقيقة فباقية، وأيده في ذلك أقطاب الفلسفة اليونانية سقراط وأفلاطون وأرسطو، بل وانتقدوا بشدة فكرة التغير، ويتوقف البحث عند نقد أفلاطون ؛ حيث أوضح أفلاطون أنه لا ثبات ولا تغير في حقائق الأشياء وإنما هناك جدل دائم وديمومة كلية من التغير إلى الثبات والعكس، أما أرسطو فقد ربط فكرتي الثبات والتغير بعالم المنطق ؛ فما وزن منها بمعياره فهو بمعياره ، وما وزن منها كيفا فهو بكيفه ، والذي يؤكد ذلك ويعصم الإنسان من الخطأ أو الدلل هو علم المنطق.

« أما في عصر النهضة الأوربي فقد كان ميكافلي نموذجا لفلسفة التغير ؛ حيث يرى أن الأوضاع الاجتماعية وتغيرها هي مصدر الحكم على الأفراد ، ومن ثم جاء بفكرة الغاية تبرر الوسيلة اعتبارا من أنه لا شيء على ثبات ولا شيء مستقر ؛ ومن ثم كانت فكرتنا الخير والشر فكرتين نسبيتين ، ولا حساب للأفكار الخلقية بالمفهوم المثالي ، ومن هذا المنطلق أسس لفكره السياسي والإمارة.

أما توماس هوبز صاحب فكرة الإنسان ذئب لأخيه الإنسان فقد أخضع فكرة الثبات والتغير عنده لمفهوم القوة واستخدام هذه القوة في إجبار الآخرين على التنازل عن حقوقهم ، ومن ثم من يملك القوة هو من يملك التغيير ويملك أيضا معايير الحقوق والواجبات طبقا لإرادته.

أما أوجيست كونت فقد عبر في تصوره أو نظريته الاجتماعية عن التغير المستمر عبر التاريخ من المرحلة الميتافيزيقية فالمرحلة الفلسفية فالمرحلة

العلمية، وتبعه سبنسر فيما أسماه بالاجتماع التطوري، هذا التطور الذي يحصل في المجتمع نتيجة لما يطرأ على مستوى الآلية الاجتماعية التي حركتها التي تتحكم في القوانين الاجتماعية التي تسييرها، وهي قوانين الحتمية الاجتماعية، وقد اتضح ذلك في كتاب روح القوانين؛ حيث تناول فكرة القانون وكيف يتغير بفعل تغير العادات والأعراف من جيل إلى جيل ومن عصر إلى عصر، وهكذا فالعرف الاجتماعي في تغير مستمر وتتبعه القوانين.

◀ فلسفة الحداثة: فلسفة الأيديولوجيات والأنساق الكبرى والثوابت التي قدم لها ديكارت، وكانط، وهيغل؛ حيث اتضحت فكرة الثبات في مبدأ الكوجيتو وفكرة الجوهر ومبادئ الميتافيزيقا والمنطق الرياضي عند ديكارت، والواجب الخلقي عند كانط في أسس ميتافيزيقا الأخلاق أو في نقد العقل العملي أو في نقد العقل الخالص؛ حيث أوضح أن الواجب ينبثق من الأوامر القطعية التي يصدرها العقل (إذا كان يجب عليك فأنت تستطيع) هذه الصيغة التي تجمع العقل والواجب ليست متغيرة كفكرة أولا، وليست متغيرة مع الظروف مهما بلغت هذه الظروف لأنها تمثل الجوهر الثابت، فكلاهما (الواجب والعقل) يرجعان إلى فكرة ثابتة أزليا وهي فكرة النومين، حيث يرى كانط أننا لا نعرف عن الأشياء إلا ما يظهر منها لعقولنا. ومعنى هذا أن ثمة قطاعاً وجودياً هاماً يظل غائباً عن الإدراك، وهو ما يسميه الشيء في ذاته أو (النومين)؛ فهو كل ما لا يظهر ظهوراً حسيّاً، أما الأشياء التي تظهر لنا ظهوراً حسيّاً في الزمان والمكان فيسميها الظواهر أو (الفينومين) وقد أوضح كانط الفرق بين النومين والفينومين من خلال المثل الآتي: إنني أعرف مثلاً التفاحة لأنها تظهر أمام إدراكي الحسي؛ فيصل إلي منها لونها وحجمها وملمسها وطعمها واستدارتها، ولكن هل التفاحة هي كل هذه الصفات أو الآثار الحسية فقط؟، برأي كانط أن ثمة شيئاً يبقى؛ فنحن لن نستطيع أن نصنع تفاحة من مجرد جمع هذه الصفات الحسية المتباينة؛ فثمة شيء جوهري لا نعرفه إطلاقاً. هذا الشيء هو النومين أو الشيء في ذاته وهو ما يمثل الجوهر الثابت الذي لا يتغير، وأما الصفات الحسية فهي الشيء كما يظهر لنا أو الفينومين.

◀ ما بعد الحداثة: تغلغلت فكرة التغير في الفكر الفلسفي حتى وصلنا لما بعد الحداثة ونسف كل الإيديولوجيات والأنساق الكبرى والثوابت التي أرسنها الحداثة وإسقاطها، وهذا ما أكد وجود إشكاليات على مستوى القيم والمعتقدات. عامة. وانعكس خاصة على فلسفة التربية وسيوضح ذلك في التناول الآتي.

• إشكالية الثبات والتغير وفلسفة التربية :

يرى كثير من الباحثين أن لكل مجتمع مجموعة من الثوابت، وتكمن الإشكالية في التعاطي معها، حيث تمثل الثوابت في المجتمعات ذات الطابع التقدمي الأسس التي يبنى عليها العقد الاجتماعي، ومن أهم هذه الأسس احترام القوانين واعتبارها تعلقاً ولا يعلى عليها، واحترام مبادئ العدالة والمساواة

والحرية، وهذه الثوابت لا يتم التحدث عنها كثيرا في هذه المجتمعات، لأنها ليست من الثوابت الجامدة، فهي لا تحول دون تطور المجتمعات وتحرر الأفراد ولا تحول دون تطوير الديمقراطية نفسها لجعلها تشاركية ولتعميقها، ومن ثم توجد مشكلة في تحديد مرادف لكلمة الثوابت نفسها في اللغات الأخرى؛ حيث إنها ليست جزءاً من اللغة السياسية المتداولة هناك، أما المجتمعات ذات الطابع التراجعي فإنه كثيراً ما يتم تناول مصطلح الثوابت وما يلحق بها من مصطلحات، ويرى البعض أنها تصبح كحجر عثرة أمام كل رغبة للتغيير والإصلاح الحقيقي وذلك لأنها تشيئ الثوابت وتجعلها بمثابة الكنز الآتي من الماضي الذي تتعين حراسته، ومع ذلك فإن الثوابت وسائر المصطلحات القريبة منها كل يعرفه كما يريد ويوظفها في السياق الذي يريد.

وهذا ما دفع المفكرين الناقدين إلى نفي وجود نصوص بشرية ثابتة، وحثهم في ذلك تغيير القواعد والأصول التي يبني عليها العلم عبر الزمان مما يسمح بتطويره مرة أخرى. والبحث يرى أن خطأ تناول الثوابت هو ما يجعل وظيفة الثوابت الأولى التكريس للمعاني المضادة للمساواة والحرية والتسامح، كما يؤكد أيضاً أهمية المنطلق النقدي الفلسفي في تناول هذه الثوابت حتى تستطيع التربية تمكين المتعلمين والمجتمع من مواجهة أوهامه، والوعي بالممكنات التي تحررها؛ حيث إن تناول الأساليب غير الموضوعية والتقليدية لا ينسجم مع متطلبات تقدم المجتمع وهذا ما أوضحه جاك دريدا في اعتبار آليات التفكير الميتافيزيقي آليات رفض وإقصاء للمختلف، والمهم هو تأكيد ما تنتجه الثوابت من التركيبة الجامدة لنظام الأحكام والمعتقدات الفكرية التي تأخذ طابع القدسية، وتفرض أي تغيير كما حدث في القرون الوسطى في أوروبا. وهذا ما يشير إليه البحث؛ حيث تأكيد أهمية التحول المنهجي من مجرد فكر التجديد أو التغيير إلى الملاحظة والتجريب؛ بهدف تعزيز القدرات والقابلية لبذل الجهد للإنماء في الحاضر والمستقبل.

وهنا يمكن تناول العوامل المجتمعية التي تركز للأسلوب التقليدي في تناول الثوابت أولاً: في الثقافات الرجعية:

- ◀ الاعتماد على أسلوب المصادرة ذات الطبيعة التوسيعية، التي تتيح استغلال الثوابت في الشأن العام وتوجيهه توجيهاً معيناً
- ◀ غياب قيم التسامح وتغليب الحسابات الضيقة على مقتضيات الوقوف إلى جانب المبدعين والمتقنين، وهشاشة المكتسبات المتعلقة بالخبرات الفردية.
- ◀ سيطرة ثقافة التمجيد والدعاية على ثقافة الحوار والنقد، وهيمنة أنماط التفكير والعيش التقليدية الأبوية
- ◀ التعامل مع الممكنات الذهنية كمعطيات واقعية وتكريس خطاب اللاعقل في مملكة العقل.

• ثانياً: في الثقافات التقدمية:

◀ تؤكد الثقافات التقدمية التغيير والمستقبل بينما الثقافات السكونية تؤكد الحاضر أو الماضي والارتباط بخبراته وثوابته وربط هذه الثوابت بالقيم

والفضيلة والقبول الاجتماعي، أما التوجه المستقبلي يتضمن نظرة تقديمية مرحلية إلى العالم، التأثير على مصير المرء في هذه الحياة مقابل الفضيلة

« الثقافات التقدمية تؤمن بمحورية العمل من أجل حياة جيدة، بينما العمل عبء في الثقافات السكونية، فالعمل والجد والاجتهاد والإبداع والإنجاز لهم عائد وجزاء ليس مالياً فقط بل إشباع نفسي واحترام للذات - أيضاً - ، حيث الارتباط بين التغيير المشروط بالإنجاز وبين الرضا النفسي لدى الأفراد

« تؤكد الثقافات التقدمية الإدخار وأهمية الاستثمار لتحقيق الأمن المالي، بينما الثقافات السكونية - غالباً - ما تلتزم بالوضع الراهن وترى أن حاصل الحياة يساوي صفرًا ، ويمكن تفسير ذلك استناداً لطبيعة المعتقدات وفهمها ، وخاصة المعتقد الخاص بالحياة الثانية بعد الموت

« تعد الجدارة في الثقافات التقدمية محور التقدم، بينما تعد الروابط الشخصية والعائلية هي الشيء الأهم في الثقافات السكونية

« تتجاوز الثقافات التقدمية حدود الأسرة والمجتمع المحلي ك نطاق للعمل وتحقيق الأهداف واكتساب الثقة، بينما الأسرة هي حدود المجتمع

« ينزع القانون الخلقي إلى أن يكون أكثر صرامة في الثقافات التقدمية ولكنه ليس ثابتاً في كل الأزمان أو الأوقات.

وما سبق يعكس طبيعة التحولات التاريخية والاجتماعية في الفكر المعاصر التي أثمرت صياغة وتطوير نظرية توفر مبررات التقدم بالمفهوم التحرري، ف جاء مفهوم المجتمع المدني بدلالات اجتماعية متصلة بظرف تاريخي واقعي معين؛ حين أصبح يعني المجتمع المنفصل عن الدين والمتصل بالسلطة الدنيوية (المدينة) المحضة هو المجتمع المتقدم، مع محاولة إيجاد عناصر ومكونات (مؤسسات) كفيلة بحماية حقوق هذا المجتمع وتوفير الضمانات الكافية لحرياته ضمن إطار المجتمع السياسي. وقد ارتبط ما سبق بمحاولات معالجة آثار الثورة الفردية على الثوابت خاصة الثوابت الخلقية والقيمية، التي أدت إلى غياب المطلق والهوية وتفشي مظاهر القلق والبحث عن المصالح والتنصل من العهود، مما أدى إلى مزيد من الصراعات، هذا ما حدث في المجتمعات الغربية، ولكنه انعكس على المجتمعات العربية ، حيث اتضح من خلال الطابع التناقضي لقضايا الفكر العربي المعاصر الذي يتجلى في التلازم الضروري بين القضية وقضيضها.

وفيما أصبحت المعرفة الغربية مسدودة الأفق فقد كانت إمكاناتها في المجتمعات الإسلامية مفتوحة. وإذا كانت المعرفة الغربية قد تأسست على موقف من "الدين" والمعرفة الدينية، فإن المعرفة في الحضارة الإسلامية قامت على مصالحة وتسوية معها تجعل كل المقولات بين العلم والدين المنقولة من السياق الغربي وتاريخه الديني أمراً لا معنى له في سياق الحضارة الإسلامية.

وأما انعكاس إشكالية الثبات والتغير بما تضمنته من تبني نماذج فكرية متناقضة على فلسفة التربية (فكراً وتطبيقاً) يمكن إيضاحها فيما يلي:

« تجاهل بحث إشكالية الثبات والتغير على مستوى التحليل الفلسفي، ومن ثم الفشل في إعطاء مضمون واضح لفلسفة مجتمعية تستقي منها مجالات

المجتمع مقولاتها وأفكارها ودراسة الواقع وحركته وآفاق تطوره، لتشييد فلسفة تربوية يركن إليها على صعيد الممارسة والتغيير.

◀ لم تستطع فلسفة التربية العربية الاستقلال عن الفلسفة الغربية في تناولها لمسائل التربية وما يرتبط بها من قضايا بشكل عام، وقضايا الثبات والتغيير بشكل خاص حيث اعتمدت على النماذج الغربية، أي أنه اعتمد على فكر مستلب، وآلية تفكير مستلبة "

◀ إن القياس على الغير كنموذج يفرض نفسه في تناول كافة القضايا، وعندما يفكر الإنسان من خلال نموذج يصبح هذا النموذج مرجعية ضاغطة قاهرة عليه، تحتوي الذات وتفقدتها شخصيتها واستقلالها. وللتخلص من سلطة هذا النموذج يجب البدء بمعرفة الذات، والتعامل نقدياً مع هذه النماذج.

ويمكن تناول النماذج التي يعتمدها الفكر العربي المعاصر في ثلاثة أصناف رئيسية :

◀ النموذج الغربي المعاصر: بوصفه نموذجاً للعصر كله، أي النموذج الذي يفرض نفسه تاريخياً كصيغة حضارية للحاضر والمستقبل.

◀ النموذج السلفي: الذي يدعو إلى استعادة التراث الإسلامي أو على الأقل الارتكاز عليه لتشييد نموذج عربي إسلامي أصيل يحاكي النموذج القديم في الوقت ذاته الذي يقدم فيه حلول "الخاصة" لمستجدات العصر.

◀ وأخيراً النموذج الانتقائي: الذي يدعو إلى الأخذ بـ "أحسن ما في النموذجين والتوفيق بينهما في صيغة واحدة تتوافر لها الأصالة والمعاصرة معا.

وقد تزامنت هذه النماذج مع مرحلة الحداثة الأوروبية وما أفرزته من مشاريع متنافسة فيما بينها ولكنها جميعاً كانت في مواجهة أي مشروع نهضوي عربي بشكل مباشر، تمثلت هذه المشاريع في العولمة كنظام اقتصادي وإعلامي وأيديولوجي، وتتضمن العولمة ثلاث قضايا هي برنامج عمل للهيمنة على العالم:

◀ القضية الأولى: تتعلق باستعمال السوق العالمية، للإخلال بالتوازن في الدول القومية ونظمها وبرامجها الخاصة بالحماية الاجتماعية.

◀ القضية الثانية: تخص الإعلام بوصفه القضية المركزية التي يجب الاهتمام بها لإحداث التغييرات المطلوبة على الصعيد المحلي والعالمي.

◀ القضية الثالثة وتتلحق بالسوق ك مجال للمنافسة. " وذلك باعتماد النظرية الداروينية في البقاء للأصلح واعتمادها في مجال الاقتصاد بالاعتماد على ثلاثة مرتكزات:

✓ تداول الانتاج بالتلازم مع التغيرات في هياكله.

✓ توسع الاتجاه العالمي في التجارة والخدمات.

✓ التوسع والتعمق في تدفق رأس المال.

ومن ثم كانت العولمة كفكر امتداداً طبيعياً لنتائج تناول إشكالية الثبات والتغيير عند الغرب، كما سبق تناول تحقيق المنفعة ونسبية الأخلاق ورفض

فلسفات الثبات والأخلاق بل ونقدتها لمظاهر عدة من الحياة في الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، وتعتبر العولمة عما سبق وتعمل على تنفيذه من خلال:

- « شل الدولة الوطنية: وبالتالي تفتتت العالم لتمكين شبكات الرأسمالية الجديدة، والشركات العملاقة متعددة الجنسية، من الهيمنة عليه والسيطرة على دواليبه.
- « توظيف الاعلام ووسائل الاتصال الحديثة في عملية الاختراق الثقافي» وتسخير العقول لتحقيق ذلك.

التعامل مع العالم، مع الانسان في كل مكان، تعاملًا غير إنساني، تعاملًا يحكمه مبدأ "البقاء للأصلح" و"الأصلح" في هذا المجال هو الناجح في كسب الثورة والنفوذ وتحقيق الهيمنة . وفي إطار هذا المبدأ تبدو "الخصوصية و"المبادرة الحرة" و"المنافسة" على حقيقتها كأيدولوجيا للإقصاء والتهميش وتسريح العمال أخذًا بمبدأ : "كثير من الربح قليل من المأجورين"

وكان لما سبق أضرار جسيمة على الدول النامية ومن ضمنها الدول العربية وهي كالآتي :

- « تؤدي العولمة إلى نزع ملكية الأمة ونقلها للخواص في الداخل والخارج، كما تقلص العولمة دور الدولة في المراقبة والتوجيه الاقتصادي إلى درجة الصفر.
- « صعوبة المراقبة في مجال الاتصالات والإعلام والثقافة.
- « تنهي العولمة قابلية الدولة على التخطيط مما يضر بالمشاريع والخطط التنموية.
- « تكرس العولمة الاختراق الثقافي الذي يستهدف السيطرة على الإدراك في الصور السمعية البصرية، وبالتالي إحلال الاختراق الثقافي محل الصراع الأيديولوجي والاتجاه إلى السيطرة على الإدراك، وتسطيح الوعي وذلك بهدف تكريس نوع معين من الاستهلاك للمعارف والسلع والبضائع التي تضر بالادخار وتغوق التنمية في البلدان النامية.
- « سرعة الابتكار التكنولوجي وقوته ، والنمو المصاحب للخطر ، وصعود الشركات متعددة الجنسيات، والعلاقة بين الأسواق الحرة وعدم الاستقرار والانقسام .

• المبحث الثاني: القضايا التربوية المرتبطة بمصطلح الثبات والتغير:

إن عملية البحث في الثبات والتغير يطرح البديل الحقيقي والفعال في الغايات المفروضة سلفاً التي تأخذ بها التربية غالباً وتثبتها في وظيفتها المحافظة Conservative ، ولا سيما تلك التي تأخذ بفلسفة « الماهية »، بينما الغايات التي تشتق من المستقبل أو صورته المفترضة هي غايات تتحرك وتتجدد بناء على تلك الرؤية المستقبلية ، وإذا اعتمدت فلسفة التربية هذه النظرة يتم طرح مسألة «الغايات والقيم» طرحاً عميقاً وحاداً ، خاصة في عصر تسوده سطوة المادية على حساب « الإنسانيات » وأخلاقها ، تبدو أهمية التسليح بمنظومات

قيمية لها صيرورة وصلاحيية مستقبلية حتى لا تفتك الصراعات الناشئة عن توترات التغييرات بكل ما هو إنسانى وخلقى. الإنسان هو المستهدف من التربية ، فهو كائن «ذو قصد» يشده التطلع إلى الأمام ، ويغريه أن يسعى إلى غايات يُسهم فى تحقيقها. ولذلك ، فعندما تبدو أمامه مشروعات مستقبلية حضارية تستجيب لحاجاته فعلا ، وتعبّر عن تطلعاته ، فإن الجميع يلتف حولها ويدعمها ويشارك فى إنجازها.

ومن ثم تصبح فلسفة التربية مسؤولة عن:

◀ البحث عن عوامل التوازن بين الثبات والتغير انطلاقا من مبدأ أن ما يجري من ممارسات تربوية يتوقف فى المقام الأول على المعايير أو المحددات التي يجب الاحتكام إليها بهدف تحقيق غايات ومرامي العملية التربوية.

◀ الاعتماد على نتائج الدراسات المستقبلية لتحديد الخيارات الفلسفية للتربية والمفاضلة بين هذه الخيارات. ومن أهم مجالات الفكر المستقبلي ما يلي:

• القضية الأولى: التجديد الثقافى:

يشير البحث للثقافة ليس كأحد أهم المفاهيم المرتبطة بالتربية فحسب ولكن باعتباره أهم المفاهيم أو القضايا ارتباطا بمتغيرات الدراسة ، حيث إن غياب الاتفاق العام على مبادئ وقواعد عامة وتباين الحياة الاجتماعية وأساليبها بين فئات المجتمع أدى إلى تباين الطبقات الاجتماعية فيما بينها وداخل الطبقة نفسها ؛ حيث لا يتحقق التجانس الداخلى أو الرؤية الموحدة ، وقد حدث ذلك على ضوء دعم مبدأ "النسبية الثقافية" حيث ظهرت النظريات التي توزع ثقافات العالم على أساس حضور سمات معينة أو غيابها ، وكان لهذه النظريات عيوبها التي اكتشفتها التطورات اللاحقة للأنثروبولوجيا ، التي انعكست فى استقطابات فكرية وأيديولوجية تعمق الخلاف اليومي فى النظرة إلى العالم ، وفى مضمون الاتفاق على "الأصول والقيم" ؛ ومن ثم عدم القدرة على تطوير أساليب حديثة لإدارة الخلافات السياسية والاجتماعية.

وقد أوضحت إحدى الدراسات الأنثروبولوجية (نموذج للتجديد الثقافى والاجتماعى ، كتاب الثقافة والشخصية . أنتوني والاس) أن عملية التغيير تبدأ مع التحول عن الانسجام الثقافى فى المجتمع ، وهو التغيير الذى يظهر لأول مرة فى شكل زيادة التوترات الفردية ، ويصبح هناك عدد متزايد من الأفراد غير قادرين على التعايش مع المجتمع وتلبية التوقعات الثقافية ، وتظهر هذه التوترات فى البداية بعدها مشكلات فردية ، لكن يبدأ ضعف النسيج الاجتماعى حتى يصل لمرحلة يكون من الصعب العودة فيها إلى حالة من التوازن دون الخضوع لعملية أطلق عليها والاس (التنشيط) حيث يكثر عدد هذه الانحرافات والتوترات الفردية

وهذه العملية التنشيطية تعتمد على عدد من المتغيرات:

◀ التواصل: ويحدث ذلك بتكوين مجموعات الأفراد الذين يعانون من توترات موحدة لتسهيل عملية التواصل فيما بينهم، وتحليل رؤيتهم للأخرين، وتكون

البداية مع المجموعات الأكثر تضرراً من الضغوط والتوترات حيث إنها تمثل جذور المشكلة.

« التنظيم: بمجرد أن يبدأ تحديد رؤية المجموعات الراجعة في التغيير، يصبح التنظيم ضرورة من الضرورات لإدارة المجموعات وتنفيذ خطط التغيير.

« التكيف: مع حدوث التغييرات ونموها يحدث تطور في الرؤية، ويحدث ذلك لأسباب مختلفة: أهمها تطور التفاصيل العملية لها والتفسيرات والتنبؤات؛ مما يسهل عملية التكيف والتخفيف من حدة التوترات.

« ثقافة النقل (التحول): إذا كانت المجموعات المتكونة قادرة على كسب دعم المجتمع، يبدأ توجيه التغييرات من المراحل السابقة إلى التنفيذ. وتعد هذه المرحلة مرحلة تحول وانتقال إلى مرحلة "ثقافة الهدف" من خلال تبني رؤية كاملة، وتوضح جميع المشكلات والمعوقات وتكون الرؤى الموجهة لها، ويعد هذا تحول ثقافي ناجح.

« الروتينية(النظام): في هذه المرحلة يتم تحديد رؤية جديدة للمجتمع المستقر الجديد، وتكون المجموعات المتكونة في المرحلة السابقة في طليعة عملية التحول، وقد تجد بعض المجموعات المعارضة هذه المرحلة الأخيرة مخيبة للآمال، ولكن الغالبية من أفراد المجتمع سعداء للعودة إلى الحياة المستقرة.

ويتفق المنهج التفكيكي مع ما سبق، وثمة أربع خطوات لتحقيق عملية التفكيك هذه:

« أولاً، الأشكلة Problématisation: أي الوقوف على ما يبدو لنا بديهياً بينما هو ليس كذلك.

« ثانياً: الزحزحة: Déplacement: أي تحريك الساكن بخصوص المسألة قيد الدرس وفحصها من جميع مناحيها.

« ثالثاً: التفكيك: Déconstruction أي تبيان التسلسل والتشكل التاريخي للمسألة والعناصر الداخلة فيها.

« رابعاً: التوسيع: Elargissement: أي فتح آفاق أخرى وإمكانات جديدة للمسألة، من خلال الوقوف على المسكوت عنه وغير المفكر فيه. ومما سبق يتضح أن مسألة التجديد تكمن في التصحيح التاريخي، من خلال حضر أركيولوجي غايته الكشف عن طبقات المعنى المتعددة للتاريخ، وفهم كيف استطاعت إرادات القوة فرض معنى واحد للثوابت (الدين والحقيقة والتاريخ).

وقد برزت عدة اتجاهات مهمة في هذا الشأن يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

« الاتجاه الأثرولوجي: مع نشاط حركات الاستقلال بين دول العالم الثالث، وما تبعها من نشاطات متصلة بالتنمية والتحديث، برز دور بعض الأثرولوجيين الذين تبنا قضايا هذه الدول، ووجهوا الأنظار إلى ضرورة اهتمام مخططي مشروعات التنمية بوضع الخصائص الثقافية للمجتمعات المحلية التي تنفذ فيها موضع الاعتبار، وإلا فإن النتائج لن تحقق ما هو متوقع منها، وأطلقوا على دعوتهم عبارة "التنمية من القاعدة وليست فقط

من القمة؛ واستجاب البنك الدولي لهذه الدعوة وحرص على إشراك عدد من الأنثروبولوجيين ضمن فرق العمل في مشروعات التنمية التي كان ينفذها.

◀ الاتجاه اللغوي المعرفي: أكد الاتجاه المعرفي على أهمية دراسة الهوية الثقافية للمجتمع من زاوية تختلف عن الزوايا المعهودة، وهي محاولة اتخاذ اللغة المحلية مدخلا للنفاذ إلى مكونات البناء المعرفي الكامن في عقول الأفراد المنتمين إليه؛ فالفهم السليم لثقافة أي مجتمع ينبغي أن يتم على أساس كونها نسقا معرفيا متميزا، وأن أفرادها يتشربون عناصر هذا النسق خلال نشأتهم، فيصبح لهم طابع خاص، سواء في كيفية اكتسابهم لخبراتهم عن العالم المادي والاجتماعي المحيط بهم، أو في كيفية تفسيرهم للوقائع والأحداث التي تمر بهم، واتخاذهم السلوك المناسب تجاهها، أو في تشكيل نسقهم القيمي الذي يحكم سلوكهم في شتى المواقف، ومن ثم ظهرت اصطلاحات تعبر عن هذه المعاني مثل "الخراطم المعرفية" أي الترجمة الثقافية لمعالم البيئة المادية والاجتماعية، التي ترشد الفرد في تعامله معها طوال اليوم، ومثل "الأساليب المعرفية" وهي الطرق التي تحمل معنى الثبات في أداء أفراد مجتمع ما لأنشطتهم المعرفية، وحل المشكلات خلال تعاملهم مع العالم الخارجي.

◀ الاتجاه البرمجي: صياغة التعليمات البرمجية: إن مصدر أي تغيير معين ينحصر في عامل معين فقط إذ إن الابتكار والتطور التكنولوجي ينطويان على المعارف العلمية ويعتمدان عليهما، كما وأن الابتكار والانتشار الثقافي يحدثان من خلال السلوك العقلي أن التطورات السريعة نسبيا بالثبات النسبي في الثقافة غير المادية تطرح مشكلة التخلف) الذي يشير إلى وضعية التغير الثقافي في Cultural lag عندما يتصارع نوع جديد من السلوك مع القيم التقليدية، حيث تتصف التغيرات في الجانب غير المادي بأنها تحرك ضغط بالنسبة للثقافة غير المادية كونها تعتمد على نموذج ثقافي من بناء المجتمع القديم الذي لا يستقل فكرة الجديد ببساطة

◀ ومن ثم يمكن التوصل إلى العوامل الثقافية المؤدية لاختلال التوازن في المجتمع على النحو التالي:

✓ السرعة غير المتكافئة بين العناصر المادية والمعنوية؛ حيث تتغير الثقافة المادية غالبا بمعدل أسرع من ذلك الذي يتغير به ما يرتبط بها من الثقافة غير المادية

✓ مقاومة أفراد المجتمع للجديد وحرصه على القديم
✓ تستتبع التغيرات الزمنية الناتجة عن تباين معدل سرعة جانبي الثقافة توترا واختلالا تنظيميا اجتماعيا؛ مما يؤثر على القيم التي يعتنقها الناس وإيجاد المشكلات الاجتماعية.

✓ صعوبة تغيير التصورات العقلية الجمعية لأفراد المجتمع فيما درجوا عليه، وبخاصة حين ظهور اختراع أو كشف جديد. وجود تناقضات اجتماعية بين الجماعات والهياكل داخل المجتمع نتيجة عدم التجانس في التركيب

الاجتماعي. ويمكن بشكل عام حصر جوانب نظرية التخلف الثقافي بالعناصر الأساسية التالية التي تجمع عليها أغلب المؤلفات في هذا المجال ؛ وهي: ترتبط جميع مكونات الثقافة بعضها مع بعض ؛ ولذلك فإن أي تغيير في إحدى هذه المكونات يتبعه تغيير تأقلمي مصاحب في المكونات الأخرى

إن العرض السابق يطرح تساؤلاً مهماً يتعلق ببنية التخلف بين مجتمع وآخر وطبيعته ، فإذا كان أوجبرن طرح فكرة التخلف الثقافي في المجتمعات الغربية والمجتمع الأمريكي بشكل خاص ، مفترضاً أن المجتمع الغربي يطور جوانبه المادية أكثر من الثقافية. فلنا أن نتصور درجة التخلف التي ستحدث في مجتمعاتنا التي كانت بعيدة أساساً عن المرحلة التاريخية التي مرت بها المجتمعات الغربية، إذ إنها لم تقم إلا بنقل تلك المخترعات والتطورات التقنية. ولنا هنا أن نتصور درجة الهوية الثقافية التي ستحدث في مجتمعنا نتيجة تلك المخترعات والتطورات .

• القضية الثانية: أزمتا المعرفة:

ما بين فقدان النهايات الكلية (العلة الأولى للوجود) للمعرفة غير المادية وانغلاقها على المادة، وبين قيمها المفرطة في استهلاكاتها وفردياتها دون هدف سوى اللذة ذاتها والشعور الشخصي بتحققها، وجد الإنسان الغربي نفسه قد تفكك معنوياً وأمام معضلة عويصة هي ما عرف بـ "أزمة المعنى".

وتتمثل هذه الأزمة فيما تعانيه العلوم الاجتماعية في الغرب من قصور في المرجعية (الشمولية) لفهم الإنسان معقد التركيب، وهي أزمة ناتجة عن تيار نقد الحداثة ، هذا التيار الذي يجد موضوعه في رفض تاريخ الحداثة: فلسفتها ومعرفتها وقيمها، كما أن منطق المعرفة الغربية إعنصري جعل علومها الإنسانية ذات منحى عنصري . أيضاً . في التطبيق فضلاً عن جذورها الإمبريالية؛ فعلوم الاجتماع الغربية لا يطبقها الغرب على المجتمعات الأخرى . إلا في حالات فردية نادرة .؛ لأنه ينظر إليها بأنها مجتمعات متخلفة ينطبق عليها البحث الأنثروبولوجي أحياناً والاستشراقي غالباً ، كما أنها علوم تشربت الخصوصية الغربية، فبالرغم من "موضوعيتها" فإنها لا تنطبق إلا على المجتمعات الغربية، ومن عظيم المفارقات أن تطرح نفسها بعد ذلك على أنها علوم كونية.

ويمكن الاستعانة هنا بما طرحه دريدا عما أدت إليه علوم التقنية حيث كانت السبب الرئيس في تمويهه الفروق بين الحرب والإرهاب. فضلاً عما تملكه من إمكانات الدمار والخلل الفوضوي الذي يمكن أن يحدث في المستقبل، حيث قدرتها على التمكين من القيام بعمليات أسوأ تأثيراً وتدميراً من خلال العمليات غير المرئية والصامتة والأكثر سرعة وبدون إراقة للدماء، وذلك عن طريق مهاجمة الشبكات الإلكترونية التي توجه ضرباتها إلى الحياة (الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية) لأي دولة من دول العالم ؛ حيث تسللت النانوتكنولوجيا المختلفة إلى كل مكان تلك التكنولوجيا غير المرئية والمنيعَة والأشد وطأة من أي شيء مضى."

وهذا ما يستدعي أشكال أخرى من الرقابة الاجتماعية هي الأشكال التكنولوجية ؛ حيث إن البنية التقنية والفعالية التدميرية لها الأشكال المقننة من الإكراه قد غدت اليوم تعبيراً عن ذات العقل الذي أصبح خادماً لكل الجماعات ولكل المصالح الاجتماعية ؛ حيث إن كل تناقض يبدو عقلاً وياً وكل معارضة مستحيلة. وهذا ما يستدعي ضرورة إيجاد نوعية أخرى من تقنيات الرقابة والتقييم والإصلاح لمواجهة هذا النموذج الذي تفرضه العوامل الكونية الآن ، الذي يهدف أساساً إلى السيطرة بإبراز الذات وإقصاء الآخر لكونه يجسد الشر المطلق. ألم يقل مونتاني: "إن المعرفة بهذا المعنى هي التي لا تفتأ تميت فلاحاً بل وشعوباً بأسرها تماماً مثلما تميت فيلسوفاً".

وهذا ما ينعكس في ضعف قدرة الأنظمة السياسية على مواكبة التحولات الاجتماعية العالمية واستيعاب القوى الاجتماعية والسياسة الجديدة وصعوبة تشريكها وإدماجها في آليات المجتمع المختلفة ؛ مما يؤدي إلى الإحباط وزيادة الشحنات العدوانية لدى الأفراد فيصبحون مهينين للتمرد والعنف ، كما أن اختلال العدالة التوزيعية يحول الإحباط إلى سلوك عدواني وانحراف الحرمان النسبي والإحساس بالظلم يولدان غضباً وسخطاً ورفضاً للنظام القائم ولو بالعنف.

• القضية الثالثة : ثبات أو نسبية الأخلاق :

هناك ثلاثية يقوم عليها بناء عقل الإنسان طوال تاريخه في ثوابته هي: الدين والتاريخ والقيم، وحين تسقط منظومة الدين الصحيح في وسطيته يغزو التدين المشوه العقول ، وتكون النتيجة أمراض التعصب والتطرف وكل هذه المنظومة التي تشجعها الظروف الاجتماعية من الفقر والجهل والتخلف. وحين تسقط منظومة التاريخ تتسرب إلى عقول الشعوب أمراض كثيرة تتأكد مع غياب الذاكرة ؛ أهمها: سقوط منظومة القيم واختلال مفاهيم الانتماء وتشويه صورة الوطن وحقوق المواطنة ، ولا شك أن هذه الثلاثية في مصر قد أصابها انتكاسة طويلة أمام ظواهر عقلية متخلفة تشكلت عبر ثقافة الجهل والتخلف وأمراض التطرف الفكري بكل أشكالها ، واستبعاد العناصر المتميزة عن مراكز التوجيه والتأثير ، وتحول الأغلبية إلى بقية صامتة فقيرة لجأت إلي مهارات الفهلوة والتحايل والكذب والالتواء والتنازل عن أشياء كثيرة كان يعتز بها المصريون مثل الكرامة والضمير والصدق والشهامة واستبدال هذا بحالة من الخضوع والخداع والنفاق والتسول والرشوة والسرقة ، ومن هنا بدأت التغيرات الثقافية والاجتماعية بناء على تفاعلات اجتماعية واقتصادية أدت إلى تكوينات وتركيبات متناقضة تتطلب مجهودات بحثية لتحليلها وتفسيرها .

ومن ثم عاودت فلسفة الأخلاق الظهور بشدة على المستوى الداخلي ، أما على ساحة الفكر العالمي فقد أدت ظهور التغيرات التي أفرزتها الاكتشافات العلمية إلى زيادة الحاجة لتحديد المواقف تجاه العديد من القضايا الخلقية؛ حيث يطرح المفكرين تساؤلات عديدة عن موقف الأخلاق والقيم فيما يستجد على

الساحة العالمية خاصة في القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تعكس تعارضا بين القيم الدينية الثابتة والمتغيرات الدنيوية، ويمثل هذا التعارض تعارضا بين نوعين من طرق التفكير والنظر إلى الأشياء وتقييمها، طريقة صادرة عن "العقل الموضوعي المعياري"، وطريقة تجسد "العقل الأداتي" "البراغماتي"، وتمثل العودة إلى التفكير في الأخلاق والقيم هنا تزايد الحاجة إلى إخضاع العلم ونتائجه للقيم وتأسيسه عليها في محاولة لتحقيق إنسانية الإنسان، كما أن المعرفة الكلية تتحدد دوما بعدها أساساً لكل القيم". فالثانية لا تصدر إلا عن رؤية كلية فلسفية تمنح العالم معناه، وهكذا يمكن للمعرفة الغربية تشكيل منظومتها القيمية بجعل الإنسان ذاته مرجعية خلقية لنفسه.

وعلى هذا الأساس أصبحت القيم مسألة نسبية وشخصية إلى حد بعيد، ونسبية القيم هذه لا بد أن ينتج عنها صراع تناقضات المصالح والممارسات الإنسانية المنبثقة عنها، ومن ثم عدت نتائج هذا الصراع أساساً لحسم التناقضات، فيما أصبح بذلك البقاء للأقوى (الأصلح) هو المبدأ. لقد ولدت هذه القيم ما أسماه المفكرون: "العقلية الإمبريالية" للغرب، التي دفعت الأوروبيين لغزو العالم ونهبه، كما تحيا الولايات المتحدة نفس الحالة، حيث أصبحت أخلاق القوة والمصالح أساساً عملياً للفكر الغربي مضمراً أو مصرحاً به، كما أن مرجعية المادة حولت المنفعة واللذة إلى أهداف أساسية للوجود الإنساني (اللذات تتصدر القائمة)، وهو ما يجعل النزعة الاستهلاكية سلوكاً "حتمياً"، يجعل عجلة الاقتصاد تتسارع نحو مبدأ "مزيد من السلع فيه مزيد من المنفعة واللذة"، وهو أمر يقضي بتحول الحاجة من أن تكون سبباً للاختراع إلى أن يكون الاختراع هو مولد الحاجة، ليس غريباً بعد ذلك أن يشعر الفرد في العالم الغربي بتشظي أفراد المجتمع وتفكك بنائه، فالروابط الخلقية والقيمية باتت محكومة بفرديانية مزمنة.

ومن أكثر المظاهر السلبية للمجتمع الاستهلاكي الرأسمالي: إضفاء الطابع العقلاني على اللاعقلانية؛ فهذه الحضارة منتجة قادرة على زيادة الرفاهة وتعميمها وإضفاء صفة الحاجة على ما هو زائد عن الحاجة وعلى تحويل الهدم إلى بناء، وبمقدار ما تحول الحضارة القائمة عالم الشيء إلى بعد للجسم والروح الإنسانيين يصبح مفهوم الاستلاب بالذات واقعاً إشكالياً؛ فالناس يتعرفون على أنفسهم في بضائعهم، ويجدون جوهر روحهم في سياراتهم وجهازهم التلفزيوني دقيق الاستقبال، وفي بيتهم الأنيق وأدوات طبخهم الحديثة إن الآلية التي تربط الفرد بمجتمعه قد تبدلت هي نفسها، والرقابة الاجتماعية تحتل مكانها في قلب الحاجات الجديدة التي ولدتها.

وفي هذا المقام تحاول الدراسة إلقاء الضوء على ما أفرزته الأخلاق المعاصرة من تغييرات على خصائص المجتمع المصري:

« التكيف السريع والقدرة على التلون مع الموقف ونقيضه: ويتمثل ذلك في الإدراك اللحظي ودون تعقل، بما هو مطلوب في هذه اللحظة مع الموقف،

- فتكون الاستجابة فورية وفقاً للمصلحة الفردية، وهو قادر على أن يعيش في أي ظروف ويتعامل مع أي شخصية، في نفس الوقت دون أن يجد غضاضة ودون جهد كبير. وهذه النزعة التكيفية هي التي أعطت المصريين القدرة على التعايش والصبر على الظلم والقسوة، وعلى الرغم من أن البعض قد يرى أن هذه خصائص إيجابية فإنها تحولت إلى خصائص غاية في السلبية؛ حيث تحول هذا التكيف تحت ضغوط المتغيرات المادية إلى وصولية وانتهازية.
- ◀ العلاقة الملتبسة مع السلطة: ويتضح ذلك من خلال تداخل مشاعر السخط والرفض مع الخضوع والاستسلام، حيث تولد الرغبة الدائمة والملحة في تأكيد الذات لدى الشخصية المتغيرة السخط على الأوضاع التي توجد التمايز والتفرقة أياً كان نوعها، ويتفرع عن ذلك عدم الاعتراف بالقواعد والقوانين، وعدم الاعتراف بالرؤساء أو الحكام ولكنه في الواقع يبدي الخضوع ويستخدم عبارات فيها مبالغة شديدة للتفخيم.
- ◀ رفض الحاضر والهروب إلى الماضي: وهو ما انعكس بوضوح على سمات التدين المصري، فالنماذج الشائعة في التدين والالتزام متمصدة من شخصيات السلف والعيش بروحهم، وكلما كان الرمز متشبهاً بشخصية السلف كان أكثر تأثيراً، وهذا نابع من بغض الحاضر ومحاولة الهروب منه.
- ◀ التكاثر البيولوجي كعبء على البنية الاجتماعية، حيث تحول السكان إلي كتل هادرة من الطاقة المتحركة التي لا تجمعها أطر معرفية ثقافية متجانسة، فضلاً عن التباين الملحوظ الذي ظهر في خصائصهم النوعية، وبالذات فيما يتعلق بالتعليم والدخل والصحة
- ◀ تناقض عمليات التحضر مع نمو السلوك الحضاري: حيث إن عمليات التحضر لم ترتبط بالضرورة بنمو السلوك الحضاري؛ فلا يعبر سكان المناطق التي تم إدخالها ضمن التطوير الحضري بنمو الروح الحضارية، ولم تشهد المدن تجانساً حضارياً في سكانها فهي خليط من المهاجرين الريفيين "مع اختلاف تاريخ هجرتهم وأسبابها"، كما أنها خليط من بعض الأحياء الراقية والأخري العشوائية الملاصقة لها والمكتظة بالسكان، ومن أنماط عمرانية تعكس عادة الأهواء الشخصية والأغراض التجارية، وتغيب فيها تماماً الخطة العمرانية الحضرية التي تراعي ظروف الإنسان وراحته النفسية والجسدية، ونتيجة لذلك انتشرت الألفاظ الدنيئة، حيث يشهد المجتمع أسوأ التعبيرات؛ إن في مصر الآن أكثر من أي وقت مضى مشكلة نفسية لفظية، قبح لفظي، وعنف حواري، كلمات صدئة، ومفردات مفزعة تنبع من قلب البيئة التي تلوث هواؤها كما تلوث وجدانها، حيث توارت الآن عضة الألفاظ ونظافة اللسان، وزاد التلوث الخلقي اللفظي، حيث الحوارات التي يكون فيها الشتم نوعاً من الاستمتاع دون أي اعتبار لصفاته النابية.
- ◀ تعقيدات الحياة العصرية وبروز مشاعر الشك والارتياب في الآخرين: وذلك نتيجة العوامل المتشابكة المؤثرة عليها؛ فالشخصية المصرية تتفاعل مع ما يحيط بها من متغيرات وأحداث، خاصة المؤلمة منها "حوادث وكوارث، العنف

الطائفي، سيطرة الاستقطاب على المجتمع، مما ينعكس بدوره في زيادة عمق الخلاف في النظرة إلى العالم والحقائق، وفي مضمون الاتفاق على الأصول والأسس، وغياب الاتفاق العام على المبادئ والقواعد العامة، وهنا ينشب الخلاف دائماً حول الأصول والقيم التي يجب أن تبني عليها الحياة الاجتماعية والسياسية.

◀ تحول السكان إلى طبقات غير متجانسة داخليا فاقدة للرؤى الموحدة : هذه الرؤى الموحدة التي تمكن من قيادة المجتمع أو إدارة التنمية بشكل رشيد ، أو تطوير أساليب شفافية الحكم الصالح ، وبالتالي فقدت الطبقة الوسطى ، بوصفها الطبقة الرائدة القادرة ، دورها التاريخي لبناء قدراتها على تطوير المجتمع ، بحيث تنتقل من بؤرة التركيز على المصلحة الفردية ، إلى التركيز على المصلحة العامة ، وإذ وجدناها تنكفئ على ذاتها قاطعة الصلات بالصالح أو الميدان العام أو الأهداف الجمعية إلى حد كبير .

◀ تحرك المجتمع بلا حدود تجاه محاور مجهولة : يري ظاهرها في صورة العشوائيات ، وكذلك في صورة النقيض في المجتمعات بكل أمراضها وصخب العيش فيها وترفه . من هنا يحدث الخلل في الشخصية المصرية ، نتيجة للخلل في وظيفة الضبط الاجتماعي ، وبذلك تبدو الأزمة التي تعيشها الشخصية المصرية ، في حقيقة أن القديم يموت ، كما أن الجديد لا يستطيع أن يؤيد ، وإن كان ذلك لا يمنعنا من ذكر بعض النواحي المميزة لشخصية المصري في الألفية الثالثة ، التي تضم الخوف من الآخر ، وعدم الاستقرار والصرامة ، وكره السلطة ، وكره الخيانة ، إن أموراً عديدة قد تراجعت في حياة المصريين بشكل عام ، كما أن هناك أموراً عديدة قد تقدمت دون تشاؤم لكن يبدو أن المزاجية والضمير هما أساس الشد والجذب في أبعاد الشخصية المضطربة هنا والآن .

• فلسفة التربية في معالجتها لقضايا الثبات والتغير :

تعددت اتجاهات الباحثين في معالجة قضايا الثبات والتغير ؛ حيث يعمد البعض إلى التخلص من كل ما يتصل بالثوابت خاصة الآتية من السلف ؛ وذلك بقصد التركيز على خبرة الحاضر المتغيرة وما تشير إليه متطلبات المستقبل ، وقد يرى بعض الباحثين العكس ؛ حيث الرجوع إلى الثوابت والمبادئ التي حقق من خلالها السلف حضاراتهم ، ويرى فريق آخر أن الاعتماد يجب أن يقوم على التغير خاصة المرتبط بفكر الحضارة الغربية وفلسفتها، أما الرأي التجديدي فيرى أنه يجب أن تكون العودة إلى التراث عودة ناقدة وتفكيكية أكثر منها تبجيلية ودفاعية ، إنها عودة إلى التراث لكنها ضد هذا الأخير ، وذلك في محاولة لانتشال التراث من التراث المشوه ، وإقامة التنقيب ضد التقليد ؛ هذا الأمر قد يُسعدنا في الانخراط في مشروع الحداثة المعاصر متجاوزين بذلك التصورات الوضعية والتاريخية للدين والحداثة معاً .

ومن أجل تحقيق ذلك يقتضي الأمر اتخاذ موقف فلسفي مُنفتح ومُتعدد؛ حيث المزيد من القراءات السياسية والإيديولوجية للثوابت ، والتوجه نحو

القراءات في "البعد المعرفي الفلسفي للثوابت التي تسهم في تشكيل الرؤى والوعي والفكر والتربية والثقافة وكافة العلوم المتعلقة بالذات والمجتمع والكون المحيط فهذه قراءة لم تنجز بعد أو أنجز فيها القليل ، وما تزال بحاجة إلى المزيد."

في هذا الإطار تهدف فلسفة التربية إلى بحث المعاني المتشظية في النصوص وفهمها وتفسيرها وترجمتها والكشف عن أبعادها الأنطولوجية (الوجودية) ، والمعرفية ، والجمالية. إن غايتها . على حد قول شلاير ماخر . هي "تجنب سوء الفهم، إذ إن قوامها هو الفهم الذي تنصهر فيه آفاق الماضي والحاضر على حد تعبير غادامير.

وفي هذا الإطار يرى بعض الباحثين أنه لا بد من تجاوز التصور اللاهوتي للمعرفة ، والاعتقاد الذي يرى في الهوية شيئاً يجب البحث عنه ؛ مما يسقطنا مرة أخرى في مطب الميتافيزيقا من خلال البحث عما وراء الوجود (الثوابت) ، في المقابل وتجاوزاً لهذا التصور تُشكل الهوية مشروعاً لا يكتمل ، إنها الشيء الذي لانفتاً نُقيمه إلى ما لا نهاية ، من هنا تكون الهوية مشروعاً للبناء ، حيث إن الالتقاء بين الهوية وإمكانها الأخرى الغيرية ممكن ومفتوح دائماً .

من هذا المنطلق ، تُعد الكونية هي المجال الذي تستطيع فيه الذات بسط مقوماتها وهمومها وعمقها التاريخي والثقافي ؛ ذلك لأن الكونية تحتزل كل إمكانات التواصل والتلاقح والاعتراف المتبادل ، حيث تجد الذات مع الآخر مساحة المشترك الإنساني الذي يتجاوز خصوصية كل منهما ويُضي المعنى على الوجود الإنساني.

وقد انعكس ذلك على فلسفة التربية ، ويمكن توضيح ذلك من خلال السمات الآتية:

« التناقض والازدواجية : كما تتبدى في التناقض بين الأحكام المثالية والسلوك العملي الذي يرتبط بتحقيق أهداف معينة وكذلك التناقض بين العالم الخاص والعالم العام وكذلك التناقض بين النظرة النقدية للمواقف وأخيراً التناقض بين القول والفعل خاصة فيما يتصل بالاتجاهات السياسية أو التصورات الخاصة بعالم الحداثة أو الدولة.

« التبريرية : ويقصد بها عدم إدراك الأسباب الواقعية للخطأ؟ وأسباب السلوك بشكل عام وتبرير وقوع الأحداث والأفعال سواء من خلال عوامل ذاتية أو من خلال أسباب لا علاقة لها بالواقع . ويظهر هذا الميل التبريري بشكل واضح عندما يبرر الشخص بعض أشكال السلوك التي يقوم بها ، التي يكون قد انتقدها في موقف سابق ، وغالباً ما يرتبط التبرير بسرد الكثير من القصص والحكايات والأمثال الشعبية.

« ثقافة الامتعاض : وهي مرتبطة بسمات مثل التقوقع حول الذات والنقد مع انعدام القدرة على المساهمة في تطوير رأس المال الاجتماعي أو تطوير صورة من الاتفاق العام. وذلك نتيجة حالة التمحور حول الذات في مقابل العالم بما فيه عالم السياسة وعالم العمل والعالم المؤسسي بشكل عام ، كما أنها

تتضمن حالة انعدام الرضا وعدم الرغبة في الاقتناع بأي شيء : والميل إلى النقد السلبي دائماً ، والسخرية وعدم تقدير أية إنجازات للآخرين وتضخيم الانجازات الفردية في المقابل ، وينتشر ذلك بشكل أكثر لدى الشرائح المتعلمة من الطبقة الوسطى. وهذا ما مزيد من البحث والتقصي حول هذا النمط الجديد في ثقافة المصريين المعاصرة.

إن انتكاسات فلسفة التربية ترجع إلى أن المجتمع اليوم يعيش حالة يمتزج فيها القلق والشعور بالإحباط والبعد عن اعتماد العقلانية والنقدية في فهم الواقع مما يسبب إخفاقاً في رسم أهداف جديدة ووضع خطة للعمل في ضوء هذه الأهداف بعدها عملية إعادة بناء أهداف المجتمع ككل وتصبح فلسفة التربية مطالبة بالسعي لتحقيق التوازن بين «العقل» و «الوجدان» ، بين المطالب «المادية» والمطالب «الروحية» ، بين «القيم العلمية» و «القيم الخلقية» في العمل التربوي بمختلف صورته ومراحله ، ولعل تاريخ الفلسفة نفسه يعد نبراساً لفلسفة التربية ؛ حيث يمثل سلسلة متوالية الحلقات من عمليات النقد والمراجعة ، نقد العقل الأوربي لنفسه ومنتجاته لمسلماته وآلياته ، وهذا النقد الذي يمارسه العقل الأوربي على نفسه هو في الحقيقة عبارة عن عملية بناء الذات وإعادة بنائها ، بهدف ترتيب وإعادة ترتيب العلاقة بينهما وبين موضوعاتها بالشكل الذي يضمن لها السيطرة على هذه الموضوعات. والبحث التالي محاولة لتحقيق هذا الهدف .

• المبحث الثالث : أسس بناء فلسفة التربية لتحقيق التوازن بين قضايا الثبات ودواعي التغيير

مدخل : لأن التربية بحكم طبيعتها ممارسة معقدة تتداخل وتتشابك عناصرها ومكوناتها فإنه يتحتم وجود فلسفة تربوية توجه الممارسة التعليمية ، وتعمل على تحسينها ، فإن على فلاسفة التربية إيضاح مكونات النظريات التربوية ومتغيراتها والمؤثرات التي تؤثر عليها وفهمها ، حيث لا تستقيم أبعاد التربية دون معرفة كل مكوناتها وفهمها ؛ ومن ثم فإن فهم قضايا الثبات والتغيير يمثل مكوناً وعنصراً مهماً ومحورياً في تحقيق هذا الهدف ، وهذا ما يحمل التربية مسؤوليات مضاعفة لتأكيد أمن المواجهة مع الإشكاليات والتحوليات العالمية المعاصرة وضماناتها ؛ بما يمكن من استجلاء حقيقتها على المستوى الحضارى العالمى.

وهذا البحث ينطلق من أن أى انشغال علمى وجاد بشأن تجديد التربية أو تطويرها لمواجهة التحديات الناشئة والمنتامية ، لا بد أن يبدأ من فلسفة التربية نفسها. ومن ثم تبدو أهمية طرح الأطر الرئيسية لرؤية التجديد فى فلسفة التربية العربية استناداً إلى الافتراض السابق ، وعلى ضوء معالجة قضايا الثبات والتغيير. وفيما يلي توضيحاً للأسس الفكرية والتطبيقية لفلسفة التربية ؛ لتحقيق التوازن بين قضايا الثبات ودواعي التغيير:

• أولاً: الأطر الفكرية لفلسفة التربية

يهدف المبحث إلى إحداث التوازن بين الثبات والتغيير ، وليس المقصود بالتوازن هنا الوصول إلى حالة من الاحتفاظ بالأوضاع القائمة ، ولكن المقصود هو إحداث

التجديد والتحديث في ضوء المعطيات الثقافية والاجتماعية الخاصة بالمجتمع ؛ حتى لا يكون التجديد مجرد اقتراب من الغرب أو نقل عنه للتوافق معه في أنظمتها وتوجهاته وآلياته التربوية ؛ حتى لا يكون التجديد مجرد اقتباس ثقافي وتربوي . بلغة التربية المقارنة . ومن ثم الانخراط في «التبعية» بشكل مباشر أو غير مباشر ، وأيضاً حتى لا يكون التجديد مجرد تغييرات تربوية مادية أو هيكلية بغية التحديث المظهري ؛ ومن ثم تبدو أهمية ارتكاز هذا التوازن على معطيات اجتماعية وثقافية واقتصادية وتقنية واقعية ، تتحدد من خلالها الأطر الفكرية لفلسفة التربية ، وتحدد الدراسة هذه الأطر فيما يلي :

• معالم فلسفة المجتمع :

سبقت الإشارة إلى أن إحدى الأزمات التي تواجهها التربية هي تحديد رؤيتها الفلسفية التربوية لمواجهة متغيرات العصر في غياب فلسفة اجتماعية عربية .

ولكن هذا لا يعنى أن ننتظر فلسفة التربية العربية حتى تتشكل ملامح فلسفة اجتماعية واضحة تستند إليها ، وتشتق منطلقاتها منها ، خاصة أن هناك من المعطيات الاجتماعية والثقافية العربية ما يمكن عدّه أهدافاً كبرى على الصعيد الاجتماعي والحضاري العربي .

ففي «الخطة الشاملة للثقافة العربية» التي وضعتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ونشرتها في عام ١٩٨٦ ، ما يمكن عدّه أهدافاً كبرى أو غايات تمثل حصاد جهد عربي جماعي مشترك أسهم فيه عدد من المفكرين البارزين في الوطن العربي ، وهذه الأهداف الكبرى تتمثل في :

« الاستقلال والتحرر في مواجهة الهيمنة الأجنبية والاستلاب .

« الوحدة القومية في مواجهة التجزئة والإقليمية الضيقة .

« العدالة الاجتماعية في مواجهة الاستغلال .

« التنمية الذاتية في مواجهة التخلف أو النمو المشوّه .

« الأصالة في مواجهة التغريب والتبعية الثقافية .

« الحضور القومي بين الأمم ، والإبداع والإنتاج في مواجهة حضارة الاستهلاك والتقليد .

ويمكن أن نضيف لهذه الغايات ، بعض الغايات التي ولّدتها ظروف عصر العولمة وتحدياته ومنها :

« الانفتاح الحضاري في مواجهة الانغلاق والجمود .

« التسامح الأيديولوجي والحضاري في مواجهة التعصب والتطرف .

• التغيرات والتوترات الداخلية والخارجية :

حيث إن تلك التغيرات المعطى الأهم لوضع أسس التوازن ، بمختلف مظاهرها (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والتقنية) المستمرة . التي سبق عرضها . تمثل معطيات إيجابية لا يمكن غض الطرف عنها تربوياً (السياسات التعليمية . تمويل التعليم . إدارة التعليم . التقنيات التعليمية . الوجهة الثقافية للتعليم وغيرها) . أما التوترات فهي تعكس أشكال القلق

والصراع المتولد ، التي تمثل تحديات إشكالية ينبغى على فلسفة التربية التعاطى معها بشكل علمى وجدلى ، وخاصة تلك المتعلقة بالمستقبل .

• إشكاليات التربية :

هذه الإشكاليات طرحت ، وسوف تطرح الكثير من الأسئلة تربوية الطابع التي تتنوع مضامينها لتلامس مختلف جوانب العملية التربوية (الأهداف . المناهج . حق التعليم . السياسات . المعلم . التلميذ . النجاح والفضل . تكافؤ الفرص . لغة التعليم . موقع الدين . الأخلاق . التنوع . التعليم الحكومى والتعليم الأهلى . الشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلى) .

• الواقع المجتمعي :

هناك عدد من الدراسات التي تناولت وتتناول الواقع المجتمعي ، ومن ثم تعول الدراسة على ضرورة توظيف الجهود السابقة فى مجال فلسفة التربية وهذا المعطى تعبر عنه مجموعة من الدراسات والتقارير الرصينة التي أطلعت بها مؤسسات علمية وأكاديمية عربية إقليمية وقطرية، كما تعبر عنه العديد من الدراسات والبحوث التي أنجزها باحثون وأكاديميون عرب بشكل فردى وجماعى . هذه الدراسات المؤسسية ، أو الجماعية ، والفردية تمثل خريطة تفصيلية للواقع العربى فى مختلف مظاهره السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسكانية ، كما تعبر هذه الدراسات عن حجم المشكلات التي يزدحم بها الواقع وطبيعتها ، ومن ثم تمثل نتائج هذه الدراسات معطى واقعيًا وعلميًا للواقع العربى الذي ينبغى على التربية العربية تجاوزه وتخليصه . مع غيرها . من أزماته .

• متطلبات التنمية :

يُعاد صياغة فلسفة التربية العربية الجديدة فى ضوء المعطيات السابقة لفلسفة التربية برؤية جديدة لمتطلبات العصر ، على أن تكون الصياغة الجديدة معتمدة على خمسة مصادر أساسية ، وهي : (العقيدة الإسلامية . الهوية العربية . مطالب التنمية . تحديات العصر . حاجات الإنسان ومطالب إنمائه) . وهنا يتضح أهمية الاعتماد على القوى المعرفية المتمثلة فى عدد الاكتشاف العلمية وحقوق الملكية الفكرية المسجلة للمخترعين والموهوبين والمبدعين لهذا تسعى التربية إلى محاولة تعرف النظريات والأبحاث الخاصة بالقدرات العقلية والمهارات المختلفة والعوامل التي تؤثر فيها وكذلك العوامل والظروف التي تساعد على صقل تلك القدرات العقلية والمهارات وكيفية الاستفادة وإذا كان الهدف الأساسي للتعليم هو تنمية الإنسان فقد أكدت الدراسات العلاقة بين التربية والتنمية البشرية ، ويتضح ذلك من خلال عمليات التخطيط التربوي المرتبط بخطط التنمية الشاملة الذي يعتمد على ما يلي:

« الموارد البشرية .

« الإمكانيات الاقتصادية والمادية .

« الأوضاع السياسية .

« الحالة الاجتماعية والثقافية .

◀◀ المشكلات التربوية.

• استشراف المستقبل :

تتخذ الدراسات المستقبلية مكانة الصدارة في كافة التخصصات العلمية نظراً لما تقدمه تلك الدراسات - بأساليبها وتقنياتها من إمكانية استشراف المستقبل وتشوفه في ضوء متغيرات الواقع.

الحديث عن شكل واحد أو تنبؤ قطعي للمستقبل ، بل تنامي الاتجاه لدراسة الصور والأشكال المختلفة التي يمكن أن يكون عليها المستقبل ، ولم يعد مقبولاً أن المستقبل هو مجرد امتداد تلقائي أو منطقي للحاضر يمكن تعرفه بأساليب الإسقاط أو أن هناك حتمية تاريخية تحدد المستقبل. ويمكن الاستعانة في استشراف المستقبل العربي ببعض النماذج المعروفة للدراسات المستقبلية التي كشفت عن مستويات مقبولة من المصادقية ، ومن أشهر النماذج للدراسات المستقبلية ما يلي:

◀◀ الاستشراف الاستكشافي : الذي يبدأ بالوضع الحاضر أخذاً في الحسبان المعطيات التاريخية ، ويسعى إلى صياغة البدائل المستقبلية المحتملة.

◀◀ الاستشراف المعياري : الذي يستقرئ الآثار المستقبلية للمتغيرات المرغوبة التي يمكن إحداثها في مختلف مراحل النماذج المختلفة للواقع المدروس.

وتقترح الدراسة الأخذ بالنموذجين في استشراف المستقبل العربي عموماً ، ومستقبل التربية العربية ، حيث إنهما يكملان بعضهما البعض في هذا الاتجاه.

• ثانياً: الأسس التطبيقية لفلسفة التربية إزاء فكرة الثبات والتغير:

تسعى التربية في المقام الأول إلى تعرف كافة أنماط الفكر ونقل وتنمية المعرفة ، فضلاً عن تشكيل تلك القدرة التفكيرية التي تمكن العقل من الانطلاق نحو المعرفة بطريقة قوية ونشيطة ، وتوضح إشكاليات التربية في الوقت الحاضر ، حتمية تحديد رؤية التربية "حول قضايا: القيم ، والإنسان ، والمواطنة . إنها المحاولة التي من خلالها بها رد فلسفة التربية إلى جذورها الأساسية التي تتعلق بفلسفة المجتمع المصري بمكوناتها: الذاتية الثقافية والهوية الحضارية لمصر ، ومن ثم يمكن النظر إلى مشكلات التربية في ضوء مشكلات الواقع المجتمعي ذات الأبعاد التربوية والتعليمية ، ثم تحديد ركائز الفلسفة التربوية في مصر ومنطلقاتها . وحتى يتسنى ذلك تعرض الدراسة للخصائص السلبية التي تمثل جذور مشكلات المجتمع التي يجب أن يكون تناولها في أولويات فلسفة التربية:

◀◀ الاستهانة بالمجتمع ، وعدم الاهتمام بالمصلحة العامة
 ◀◀ المبالغة في تأكيد الذات والقدرة الفائقة على تجاوز الصعاب في حالة المصلحة الشخصية.

◀◀ الميل إلى التملص من المسؤولية والالتكالية.
 ◀◀ الميل إلى العمل الفردي والنفور من العمل الجماعي ، وليس هذا من قبيل الأنانية فحسب ، وإنما لتأكيد الذات وعدم تعرضها للاحتكاك مع غيرها ، مما قد يؤدي إلى مواقف تنكشف فيها الإمكانيات الحقيقية.

- « الرغبة في تحقيق الأهداف بأقصر الطرق وبدون جهد.
- « الانعزالية والثبات
- « سوء فهم التقدم والتخلف ، حيث يتم حصرهما في اقتناء الوسائل التكنولوجية .
- « عدم اقتناع القيادات التعليمية بأهمية الثقافة وتركيزهم فقط على تطبيق اللوائح والقوانين المركزية دون أن يشغلوا أنفسهم بمناقشة جدوى تطبيقها
- « تدني القابلية الداخلية لتطوير الثقافة التنظيمية للمؤسسة وهي مجموعة القيم والاعتقادات وأساليب التفكير والسلوكيات التي تميز كل مؤسسة عن الأخرى ؛ ولذلك فتعديلها بإجماع الباحثين مسألة ليست سهلة ، وتحتاج إلى جهد كبير وإرادة وصبر على النتائج ؛ لأنها عملية ترتبط بالعنصر البشري الذي يكره ما يجهل ؛ ولذلك يخشى أي تعديل أو تغيير ربما يحمل خطراً على مصالحه.
- « تعدد وجهات النظر حول المعوقات التي لا يراها المعلمون كما تراها القيادات الإدارية وأولياء الأمور ؛ حيث ترى كل فئة أن الإصلاح هو ما فيه صالحها لا الصالح العام بينما يتطلب الإصلاح مشاركة الجميع
- « عمليات المتابعة والتوجيه التي هي استنساخ مبتذل لعمليات الرقابة والتفتيش تجعل المعلم يهتم فقط بإرضاء الموجه والمتابع (المفتشين الجدد) ويترتب على ذلك التركيز على الأداء وليس المهارة والإنجاز
- « عدم الاهتمام بمشاكل المستفيدين من العملية التعليمية ، ومن ثم تتمثل أزمة المدرسة في تمركزها حول ذاتها
- « عدم قابلية المعلمين لفكرة التغيير نحو دعم المسألة الثقافية بكل ما تتطلبه من جهد إضافي ، في حين أنهم يطالبون بتخفيض نصابهم من الدروس لتخفيض ضغوط العمل
- ومن ثم تكون أهم هذه الركائز المقترحة لفلسفة التربية ما يلي:
- « وضوح المبادئ والبعد عن الغموض والتناقض: وذلك من خلال بيان المتناقضات المتنوعة المشكلة للوضع أو الواقع أو النظام بالصورة التي تفقد هذا الواقع أو النظام أو الموضوع تكامله من ناحية وتجعله عاجزاً عن إشباع حاجة من ناحية أخرى.
- « بناء الرؤية الفكرية الدافعة لتقدم في المجتمع: وضع تصور مثالي لما يجب أن يكون عليه الواقع أو النظام أو الموضوع أو النمط أو النسق في المجتمع ؛ بحيث يكون هذا النسق هو الإطار المرجعي لتغيير ما هو قائم.
- « تشكيل حركة نقدية: يمثل النقد في هذه المرحلة نقداً تنويراً ثقافياً لتحقيق الاستمرارية والتطوير والتجديد ، وإن كانت بصورة أقل حدة وشمولية وراдикаلية ، وذلك من خلال القوى الاجتماعية القادرة على العمل لممارسة عملية التطوير بصورة مستمرة حتى الوصول بها إلى غايتها وأهدافها المنشودة ، والوصول بالنسق أو النمط من واقعه إلى ما يجب أن يكون عليه ، ومن خلال هذه الآلية يتم التفريق بين خطأ الإهمال وخطأ

الاجتهاد ؛ فالخطأ الناتج عن الإهمال والتقصير يستحق المحاسبة ؛ أما الخطأ الناتج عن الاجتهاد والمحاولة فحقه التشجيع ؛ مما يضمن فاعلية العملية التربوية وديناميكيته .

◀ فلسفة وممارسة معالجة الأزمة القيمية : من خلال تشكيل توجهات ثقافية وقيمية جديدة تحكم عملية التفاعل في النسق أو الواقع أو الموضوع ؛ بهدف إيجاد ثقافة جديدة تعلي من :

✓ القيم الروحية والثقافية والتربوية : التي تؤكد حب العمل ، والانتماء للوطن ، والمثابرة ، والصبر ، وحب التفوق ، والإنجاز ، والولاء ، والطاعة واحترام الإنسان ، وتقديره ، والتكافل ، والثقة بالنفس ؛ مما ينعكس على العمل ؛ حيث يصبح طابعه تعاوني جماعي مبني على المشاركة والاحترام وأصبح الفرد الياباني يقدم مصلحة المنظمة على مصلحته وهمه تنفيذ الالتزامات المترتبة عليه العمل .

✓ القيم والممارسات التنفيذية : التي تؤكد إبراز الأفراد الأكثر حماساً واستعداداً للمشاركة واتخاذ القرار بناء على أسلوب علمي مفصل للوقوف على البدائل المتاحة لأي موضوع ثم اختيار البديل الأمثل في جو من النقاش وتقبل الآراء والتمسك بالأخلاق الفضلى ؛ فيما يتعلق بالإصغاء لأي اقتراح أو عند تبادل وجهات النظر دون منازعات وتناقضات لا ضرورة لها ؛ مما يوفر جواً مناسباً لبحث أي مشكلة أو موضوع ومعالجتهما .

✓ القيم التنظيمية والمناخ التنظيمي : حيث يجب أن تتسم طبيعة التنظيمات بسماة النموذج العضوي الذي يعطي المرونة الكافية ، كما يجب أن تتسم العلاقات بين الرؤساء والمرؤوسين بالالتزام بالعمل المشترك والشعور بالانتماء .

• تربية وعي الإنسان بالعلم والعمل والإنتاج وتقدير قيمة الجهد :

وتكمن أهمية التربية بالعمل بصفة شاملة كالعمل اليدوي والفكري والبدني ؛ فالوعى ليس فقط لتحقيق المكاسب المادية: بل - أيضاً - إشباع الرغبة في المعرفة ، وممارسة النشاط الخلاق وتحقيق القيم الإنسانية وتأكيد الصفة الاجتماعية للفرد عن طريق التدريب على حسن العلاقات بين الأفراد وتنظيمها ، وتنمية المسئولية الذاتية .

◀ تأكيد برامج تنمية الموارد البشرية ، التي تعمل على المعرفة والتطبيق والتطوير ، ويتطلب ذلك ما يلي :

- ✓ الانطلاق من مبدأ الاستثمار الأمثل للعنصر البشري .
- ✓ تأكيد وحدة الأهداف بين المؤسسة التربوية وأفراد المجتمع .
- ✓ المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات التربوية .
- ✓ عد التخصص المهني معياراً للتوظيف والعمل في المجال التربوي ؛ مما يوفر الإلمام المعرفي العام وبتيج الإتقان والإبداع .
- ✓ جعل الحوافز والترقيات أمراً نسبياً للمعلمين .
- ✓ الاختيار الدقيق للعاملين في المؤسسات التعليمية .

- ✓ التدريب المستمر للجميع.
✓ تبني سياسة التقويم الشامل والمستمر.

• المراجع :

- علي أسعد وطفة : أصول التربية (إضاءات نقدية معاصرة)، لجنة التأليف والتعريب والنشر بجامعة الكويت، الكويت، ٢٠١١ .
- صابر جيدروي: الأبعاد التربوية لجدال الثابت والمتحول في فلسفة التربية (دراسة تحليلية مقارنة في الأنساق الفكرية للتربية العربية)، مجلة جامعة دمشق المجلد ٢٥، العدد ١+٢، ٢٠٠٩، ص ٩٤.
- السيد سلامة الخميسي: التجديد في فلسفة التربية العربية لمواجهة تحديات العولمة (رؤية نقدية مستقبلية)، ورقة عمل مقدمة لندوة العولمة وأوليات التربية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، متاح على دار المنظومة
- عبد الرضا، أسعد طارش: الآثار الاجتماعية للعولمة علي دول العالم الثالث، مجلة دراسات دولية، بغداد، العدد ٤٣، ٢٠١٠، ص ص ٢ - ٩ .
- أبو زيد، جيهان، الشباب العربي والعولمة، ورقة عمل مقدمة لندوة الشباب والأهداف التنموية للألفية في الوطن العربي، صنعاء، ٢٢- ٢٣/٦/٢٠١٣، ص ص ١٣ - ١٧ .
- فؤاد عبد الرحمن البنا: الشورى بين الثوابت والمتغيرات (دراسة في الفكر السياسي الإسلامي)، ديسمبر ٢٠٠٤، ص ١٩٨ .
- علي أسعد وطفة: الجمود والتجديد في العقلية العربية (مكاشفات نقدية)، سلسلة آفاق ثقافية، العدد ٤٥، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٧، ص ٣٠٨ .
- الأخضر شريط: فكرة الثبات والتغير في الفكر الغربي: مجلة كلية العلوم الإسلامية (الصراف)، الجزائر، العدد ١٥، ٢٠٠٧، ص ٨١
- شهاب اليحياوي: العضوي والموجه في الفعل الإنساني، مجلة عمران للعلوم الإنسانية، العدد: ٣/٩، ٢٠١٤ .
- علي محمود عبد الصادق: مفهوم الخطاب في التراث العربي المعاصر (دراسة في إشكاليات الثبات والتغير والأصالة والمعاصرة)، دار المنظومة
- الأخضر شريط: مرجع سابق، ص ٨٠ .
- علي طويال علي: القيم بين الثبات والتغير، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (٣٢)، العدد ٣، ٢٠١٠، ص ٨٦ .
- فلسفة كانط الأخلاقية (مفهوم الحرية وتأسيس ميتافيزيقا الأخلاق)، متاح على موقع التعليم التقني والجامعي: <http://www.startimes.com>
- لورانس إ . هاريزون، صمويل ب. هنتجون: الثقافات وقيم التقدم، ترجمة: شوقي جلال ، المرز القومي للترجمة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩ .
- حسن حنفي: من الفناء إلى البقاء: محاولة لإعادة بناء علوم التصوف (الجزء الأول الوعي الموضوعي)، دار المدار الإسلامي، الطبعة الأولى، ص ٨ .
- لورانس إ . هاريزون، صمويل ب. هنتجون: الثقافات وقيم التقدم ، ترجمة : شوقي جلال ، المرز القومي للترجمة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩ .
- حسن صعب: تحديث العقل العربي، (دراسات حول الثورة الثقافية اللازمة للتقدم العربي في العصر الحديث)، تقديم رشاد الحمزاوي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٩ .
- رجاء سلامة: نقد الثوابت (آراء في العنف والتمييز والمصادرة)، دار الطليعة للطباعة والنشر ورابطة العقلايين العرب، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٢٨ .

- لورانس إ. هاريزون، صمويل ب. هنتجون: الثقافات وقيم التقدم، ترجمة: شوقي جلال، المرز القومي للترجمة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩.
- فؤاد إبراهيم: اشكالية الاطار المرجعي في الفكر العربي المعاصر: قراءة نقدية العدد (٧) السنة الثانية ربيع ١٩٩٥م / ١٤١٥هـ متاح على الموقع الإلكتروني : www.kalema.net
- جيبيل ليوفتسكي: التحول الثقافي وثبات الأنا، مجلة الفكر العربي المعاصر، ١٩٩٠، متاح على دار المنظومة
- محمد عابد الجابري: المسألة الثقافية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤.
- محمد عابد الجابري : مرجع سابق ص ١٩١ - ١٩٣.
- هانيء عبد الستار فرج: قضايا الابستمولوجيا من المنظور التربوي (تحليل فلسفي): دار المنظومة لمزيد من الإيضاح يمكن مراجعة بحث التعددية الفكرية للباحثة
- محمد أركون: معارك من أجل الأنسنة في السياقات الإسلامية دار الساقى، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص ص ٩٣- ٩٤
- ضامر وليد عبد الرحمن: قسم العلوم الإجتماعية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد ٦، ٢٠١٤، ص ٩ - ٣
- علي محمد رحومة : مرجع سابق، ص 79
- عبد الرحمن الحاج: أزمة المعرفة في سياق الحداثة
- جاك دريدا: ماذا حدث في حدث ١١ سبتمبر، ترجمة: صفاء فتحي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص ٥٩
- هريارت ماركوز: الانسان ذو البعد الواحد، ترجمة: جورج طرابيشي، دار الآداب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨، ص ٤٥
- زهير الخويلدي: إمراطوريات العولمة في مصيدة ميكروفيزياء الإرهاب، حرري في: ١٨/٠٨/٢٠١٤ متاح على الموقع الإلكتروني: <http://aafaqcenter.com>
- لمرجع السابق
- محمد السنوسي الداودي: الثورة المصرية وتغيير العقلية، متاح على الموقع الإلكتروني: www.sis.gov.eg
- يمكن مراجعة: علي طوبال علي: القيم بين الثبات والتغير، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد ٣٢، العدد ٣، ٢٠١٠.
- هريارت ماركوز: الانسان ذو البعد الواحد، ترجمة: جورج طرابيشي، دار الآداب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨، ص ٤٥
- محمد السنوسي الداودي : مرجع سابق
- خليل فاضل: ملامح الشخصية المصرية، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahewar.org>
- سعيد إسماعيل علي: تجديد المعرفة التربوية ص: ٩ - ١٠ متاح على دار المنظومة
- محمد موهوب: ترجمان الفلسفة، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، الطبعة الأولى، ٢٠١١، ص ٩٢.
- سعيد شبار: المكون الديني والتغيير الثقافي في آفاق جديدة في ترشيد الاسترجاع الديني، (٢٠١٢، ٣١ أكتوبر). استرجعت في تاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠١٣ متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.maghriss.com>
- يوسف بلعربي: الدين والتجربة الهرمنيوطيقية عند غادامير، ضمن "فلسفة الدين: مقول المقدس بين الإيديولوجيا واليوتوبيا وسؤال التعددية"، إشراف علي عبود المحمد اوي، منشورات ضفاف/ الإختلاف، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٢، ص ٣٠٣
- المرجع السابق: ص ٣١٠

- عبد الرحمن طه: القول الثقيل والترجمة التأصيلية: ضمن أعمال الندوة الدولية الأولى "النص الديني والترجمة" مارس ٢٠٠٧، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية (سلسلة ندوات ومناظرات)، المطبعة والهاققة الوطنية، عدد ٤، ما كش: ٢٠٠٩، ص ٢٧
- محمد أنه الطاه: الخطاب الفقهي الإسلامي: بين لاهوتية التجديد وضرورة التفكيك، منشورات مركز آفاق الألكترونية ٢٠١٤/٠٧/٢٣، متاح على الموقع الألكتروني: <http://aafaacenter.com>
- أحمد زاهد: الثابت والمتغير في سمات الشخصية، متاح على الموقع الألكتروني: <http://digital.ahram.org.e>
- محمد عابد الجابري: مرجع سابق، ص ٢٦١ - ٢٦٢.
- مثل مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومؤسسة الفكر العربي، ومنتدى العالم الثالث، وتقارير التنمية البشرية.
- مثل المراكز البحثية بالجامعات العربية، والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناحية بمصر، ومركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بمصر، ومركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية.
- مثل دراسات حليم بركات، وخلدون النقيب، سعد الدين إبراهيم، برهان غليون، محمد جابر الأنصاري، محمد عابد الجابري ... إلخ .
- عبد الودود مكرم: المخزون الحضاري للشخصية المصرية في مواجهة التحديات المعاصرة (رؤية تربوية)، متاح على دار المنظومة
- تم الرجوع إلى: عبد الإله محمد جدد: ثقافة التربية وفلسفة التغيير، الجمعة ٢٠١٤/١١/٠٧ متاح على الموقع الإلكتروني: www.al-madina.com
- محمود كحيلية: لما تتخلف الأمم؟ بين الثقافة والتعليم، مجلة الوعي الإسلامي، متاح على دار المنظومة
- Economic Association Meeting in Washington DC ,3 January, 2008, p. 8.
- Mark Mojmir: Globalization: Trends, Challenges, and opportunities for countries in transition (United Nation: Industrial Development Organization, 2010, p.5.
- Chinwe, Asogwa: Africa and the challenges of globalization: critical appraisal of the relevance of pan-Africanism (Enugu: State university of science and technology, 2012, p.26.
- Mann, Michael: The Source of social power (Cambridge Cambridge University, 2013 p.13.
- Stanley Fischer: Globalization and its challenges, American
- Henry L. Tischler, Introduction To Sociology, Library of Congress, 3ed edition, Chicago, 1990, Pp.78179

